مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الدور السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2003
اسم الكاتب: م.م. سنان صلاح رشيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/324
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الدور السياسي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣

م.م.سنان صلاح رشيد (*)
ssrhi2001@yahoo.com

ملخص البحث

يكتسب الدورالسياسي للمرأة العراقية، اهمية كبيرة توازي اهمية دورها في جميع المجالات الاخرى، لذا فإنها تمثل قيمة عليا في النهج الديمقراطي فضلا عن ما تمثله من اهمية للنهوض بواقع المرأة لاسيما في المجالات التي تعد مقياسا للتنمية البشرية ومنها الدخل والصحة والتعليم . وإن ضعف المشاركة السياسية للمرأة، أمر لا يمكن اغفاله او التغافل عنه اذا ما توخينا النهوض بواقع البلاد وتطورها وتحقيق التنمية المنشودة بجميع مجالاتها، فالمرأة نصف المجتمع او اكثر من ذلك بما تضطلع به من مهام تربية الاجيال، وهذا يتحقق من خلال مشاركتها في القرار السياسي الذي يتطلب منها ان تكون بمستوى من القدرة والمؤهلات التي تتيح لها مثل تلك المشاركة، بعد ان افرز الواقع ضآلة دورها السياسي قياسا بالرجل .

The political participation of the Iraqi woman
Between ambition and challenges

The political participation of the Iraqi woman, gains a big importance equivalent to its role in all other fields. Therefore , it represents a higher value in the democratic orientation in addition to the importance of rising the reality of the woman specifically in the fields that are considered as a scale of the human development like the income, health, and education . The weakness of women′s political participation, is something that can't be ignored or neglected if we are looking forward to the rising of the country’s reality and achieving the required development in its all aspects. The woman is half of society or more than that due to the burden of raising the generations tasks. This can be achieved by taking part in the making of the political decision which requires that she should be a level of ability and qualifications to allow her such

(*) مركز دراسات المراة، جامعة بغداد.

participation . After the reality has sorted out the missing part of her political role compared to the man.

المقدمـة

يكتسب الدور السياسي للمرأة اهمية كبيرة توازي اهمية دورها في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية، وحيث ان الديمقراطية بما تتضمنه من قيم وتوجهات في مجال حقوق الانسان وحرياته تعد شرط اساسي وركيزة اساسية من ركائز عملها، لذا فإن المشاركة السياسية للمرأة تمثل قيمة عليا في النهج الديمقراطي فضلا عن ما تمثله من اهمية للنهوض بواقع المرأة من خلال الاهتمام بها وسن قوانين ترفع الحيف عنها وتنمي قدراتها بوصفها مواطنة تعيش جنب الى جنب مع الرجل وتشاركه في مجالات الحياة والتطلعات الى الارتقاء بذلك الواقع من اجل تحقيق العيش الكريم والرقي والتطور للبلاد . لاسيما في المجالات التي تعد مقياسا للتنمية البشرية ومنها الدخل والصحة والتعليم .

وهو ما تذهب اليه فرضية البحث ، اذ تنطلق من حقيقة ان المرأة العراقية التي تمثل نصف المجتمع، وفي مجال ما يتناوله بحثنا "الدورالسياسي للمرأة العراقية " لابد ان يكون لها مساهمتها الفاعلة في المجال السياسي لبناء نظام ديمقراطي قائم على التماسك الذي يمكن ان يحقق الاهداف المرجوة من الديمقراطية، حيث يمثل الدور السياسي القوة الفاعلة والمرتكز الاساس لذلك النظام، فلا وجود للديمقراطية بدون دور سياسي للمرأة، تستمد الديمقراطية منها جوهرها الذي يحتوي المعاني السامية للحقوق والحريات ، الا ان تلك الادوار لم تأخذ البعد الكمي الذي يوازي مايتطلبه دورها في مسيرتها النضالية، التي كانت وماتزال دون المستوى الذي يوازي اهمية دورها المطلوب ضمن النظام الديمقراطي ي حين تتضح اشكالية إن العراق الذي يشهد تحولات جذرية منذ العام ٢٠٠٣ وبناء نظام سياسي يتبنى مبادئ وشعارات الديمقراطية، ويرتكز على الدستور الذي يضمن تحقيق مبدأ العدالة والمساواة واحترام حقوق الانسان، لجميع فئات المجتمع والمرأة بشكل خاص، كي تأخذ مكانتها التي تستحقها، وبالرغم من بعض المشاركات لأدوار سياسية مهمة قد مارستها النساء عبر

التاريخ والى يومنا الحاضر، فكيف يكون شكل الدور الذي يمكن للمرأة ان تأخذ حيزا في مجالها السياسي في الوقت الحاضر ؟ وهل تحقق للمرأة ما يمكن ان يعد انجازا في ما تصبو اليه من طموحات في مسيرتها النضالية ؟ وما هي التحديات التي تواجهها وتتطلب التصدي لها لتحقيق اهدافها في العراق ؟ وهل توجد سبل تتيح المشاركة السياسية للمرأة في العراق والتي تبتغيها في ظل ما يشهده العالم من اهتمام بقضايا حقوق الانسان ؟ وهل يمكن في العراق لهذا الطموح الذي تتطلع اليه المرأة أن يستمر دون العودة الى ازمنة القهر والتسلط وتهميش دورها ضمن مكان او زمان معينين؟ وما هي العوامل الداعمة لدور النساء في المجال السياسي وتلك المعرقلة له؟ هذه الاسئلة وغيرها يحاول البحث الاجابة عليها ضمن مباحث ثلاث:

المبحث الاول: دور حقوق المرأة السياسية (أطار نظري)، مصطلح الدوروالمشاركة السياسية، ثم نبذة عن تطور مسيرة المرأة وأدوارها في مجالها التاريخي، ثم يعرج على التشريعات الداعمة لمشاركة المرأة وضمان حقوقها السياسية سواء في الدستور اومن قبل منظمة الامم المتحدة، اما المبحث الثاني : فانه يبحث في دور المرأة العراقية في السلطتين التشريعية والتنفيذية فضلا عن موقف الاحزاب السياسية منها ويتناول المبحث الثالث الطموحات والتحديات التي تحكم دور المرأة العراقية في المجال السياسي .

المبحث الاول– دورحقوق المرأة السياسية (أطار نظري)

تعد المشاركة السياسية للمرأة، من المواضيع المهمة والتي اكتسب اهتماما متزايد من قبل اطراف وجهات عدة، سواء منها مؤسسات سياسية وطنية، ام منظمات دولية، عملت ومن خلال نصوص معينة، على تثبيت دور المرأة وحقها في المشاركة السياسية، بوصفها نصف المجتمع وبدون مشاركتها لا تتحقق الديمقراطية الحقيقية، ولايمكن للنظام السياسي تحقيق اهداف تنموية وانسانية ترتقي به وبأدائه وبالتالي الارتقاء بالمجتمع ككل ، هذه النصوص والقواعد الاساسية التي وضعت ضمن الدستور العراقي وقرارات الامم المتحدة هي ما تتناوله الصفحات القادمة .

اولا – مفهوم الدور والمشاركة السياسية :

نشأ الدور وتطور في أطار علم الاجتماع الغربي وقد كان الاهتمام بموقع الفرد وتأثيرة في السياسة العالمية والسياسية الداخلية ووازع تنمية وتطوير ألانساق السياسة هو الدافع الرئيسي لعلماء السياسة المعاصرين لوضع بنية نظرية لمفهوم الدور في أطار علم السياسة، وتمثلت محاولات أستخدام نظرية الدور في أطار علم السياسة ، وتمثلت محاولات أستخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصرة من خلال مستويين من التحليل، المستوى الاول يتم فيه البحث عن الادوار السياسية في أطار النسق السياسي من الداخل كل على حدة وبحث هيكل الادوار وتوزيعها وتفاعلاتها بين الانساق الفرعية او الابنية التي تشكل النسق السياسي ككل، ام المستوى الثاني يتم فيه بحث ألادوار السياسية في أطار النسق السياسي الدولي والتركيز بصفة خاصة على الادوار التي يشغلها الافراد المؤثرين في السياسة العالمية ولا يشترط أن يكونوا من رؤساء الدول، ويمكن القول في اطار الدراسة يستخدم الباحث نظرية الدور وفقاً لمستوى التحليل الاول بمحاولة تحليل دور القيادة وعلاقاتها وتفاعلاتها داخل نسق القيادة وهيكل أدوراها وكذلك علاقة القيادة وتفاعلاتها مع ابنية النسق السياسي.

أما المشاركة في اطارها العام تعني التفاعل مع جهد جماعي او المساهمة فيه بشكل طوعي، او بموجب التزامات تفرضها حالة ما، لتحقيق اهداف معينة. فهي تتوخى استثمار الجهد المشترك، لانجازعمل ما بشكل اكثر يسرا وكفاءة ، وتشير المشاركة في ادبيات العلوم السياسية ونظرية الادارة الى مشاركة الجمهور المباشرة في المجالات السياسية والاقتصادية او في اتخاذ القرارات الادارية [١] وفي المجال السياسي، توصف بأنها نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي. وبحسب صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون، هي " ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال [٢] ، وينظر الى المشاركة السياسية من خلال مستويين :

المستوى الاول يمثل المشاركة السياسية بشكلها الواسع ويعني حق المواطن بأداء دور مهم وفاعل في عملية صنع القرارات السياسية ، أما المستوى الثاني وهو المستوى الضيق والذي يعني حق المواطن في مراقبة تلك القرارات وقدرته في ضبطها وتقويمها بعد صدورها من قبل الحاكم ، اي سيادة الشعب وبالتالي فإنّ المشاركة السياسية تعد اهم عناصر الديمقراطية[٣]، وترتبط مفردة المشاركة السياسية بالمواطنة بمفهومها الاجتماعي التي يعرفها قاموس علم الاجتماع ، بانها مكانة او علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي، او انها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في حين ينظر اليها اخرون بأنها العضوية في الجماعة السياسية واعضاء الجماعة مواطنوها ، وبذلك فالمواطنة هي ايضا العضوية في المجتمع والعضوية تتطلب المشاركة القائمة على الوعي والتفاهم وقبول الحقوق والمسؤوليات، من هنا يمكن القول بأن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية ، فالمواطنون هم ذوو الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية التي يعترف بها المجتمع للجميع بحكم العقد الاجتماعي ، ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد. ولا تتحقق المواطنة الا من خلال المشاركة والقرار والمساواة والاندماج وحق التصويت وتولي المناصب العامة في الدولة [٤]، ومن هنا تبرز اهمية المشاركة السياسية للنساء .

ثانيا : مراحل تطور حقوق المرأة سياسياً في العراق .

تظهر دراسة اوضاع المرأة بشكل عام، حالة الضعف بمواجهة القيود والاغلال التي كبلتها وغيبت دورها وعدم القدرة على دفع ما ترتب عنها من الاذى خلال فترات التاريخ المختلفة ، ويبرز الواقع الاجتماعي كمؤثر أساسي في حقيقة ما تعيشه النساء ، فعلى الرغم من إن الكتاب والباحثين في حقول التاريخ يؤكدون على إن ظهور المدن وتشكلها كان بفعل الاستقرار الذي تحقق عندما تعلمت المرأة في عصور ما قبل التاريخ الزراعة وانشاء الحقول اضافة الى تدجين الحيوانات مما حقق استقرار للأسرة، وفي العصر الجاهلي اظهرت حالة التمييز بين النساء (المرأة الحرة والمرأة الامه) حالة

من القتامة والقسوة في استعباد البشر، ولما كانت حياة الغزو والاقتتال التي سادت المجتمع في العصر الجاهلي، ظهرت حالة واد البنات التي نهى الاسلام عنها بقوله تعالى " واذا المودة سألت باي ذنب قتلت"*. وفي العراق لم تتغير اوضاع الغالبية العظمى من النساء خلال القرون اللاحقة لاسيما في العهد العثماني الذي بدا فيه المجتمع وكأنه يغط في سبات عميق من الجهل والتخلف اذ كانت المرأة تقبع في دارها ولاتخرج منه إلا للزواج أو القبر، وكانت المرأة تُعد جزءً من ملكية الرجل وقوام عليها،. إلا ان حركة التغيير بدأت ومعها بدأت مسألة حقوق المرأة تحتل مكانتها المعرفية وتم تبنيها من قبل بعض الافراد المحوريين من النخبة المثقفة سياسيا (٥) .

ففي مطلع القرن العشرين، ومن خلال الدور الذي ادته شخصيات لها مكانتها في الوسط الاجتماعي والثقافي لمناصرة الحق الطبيعي للمرأة في المساواة ، بدأت بوادر الحركة النسوية في العراق بالظهور ، وكان منهم في هذه المرحلة المرجع الديني الاصلاحي البارز محمد حسين النائيني والشيخ احمد الداوود، الذين دعيا الى ضرورة الاهتمام بالمرأة وتعليمها . كما اسهم الشاعر جميل صدقي الزهاوي بالدفاع عن تحرير المرأة من القيود الاجتماعية البالية ومنحها حقوقها ومساواتها بالرجل وعاضده الشاعر معروف الرصافي في مواقفه هذه. واخذت صيرورة الدفاع عن المرأة وحقوقها الطبيعية على الاقل تأخذ موضع الصدارة رويدا رويدا، ثم ازدادت وتيرتها بعد الحرب العالمية الاولى وبالتحديد منذ عام ١٩١٩، ثم بعد تأسيس الدولة العراقية (٦).

وكان لحركات النهضة العالمية التي دعت الى الثورة على الجهل والتخلف، اثرها على الداخل العراقي ، فأججت روح الثورة لدى المناصرين لتحرر المرأة فدعوا الى اللحاق بركب التطور العالمي ، وتمت الدعوة الى تحرير المرأة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من قبل بعض الحركات ومنها جماعة اليساري (حسين الرحال)في مجلتهم التي انشؤوها عام ١٩٢٠،ثم تشكلت اول جمعية نسوية عام ١٩٢٣ برئاسة (اسماء الزهاوي) ، تزامن معها صدور اول مجلة نسوية (مجلة ليلى) والتي كانت رئيسة تحريرها (بولينا حسون)، ثم افتتاح اول نادي نسوي يحمل اسم (نادي النهضة النسائية)، تألفت هيئته النسائية من (اسماء الزهاوي شقيقة جميل الزهاوي ونعيمة

السعيد وماري عبد المسيح وفخرية العسكري زوجة جعفر العسكري) مما دعى جريدة العراق الى الترحيب به معتبرة افتتاحه انتصار لحرية المرأة [٧] ، ثم اصدرت مريم نرمه صحيفة (فتاة العرب) اليومية عام ١٩٣٧، و (حميدة الاعرجي) مجلة (المرأة الحديثة) وكانت تدعو الى تحطيم القيود البالية وعدم التفريق بين الرجل والمرأة وفي الاطار نفسه، اصدرت (حسيبة راجي) مجلة (فتاة العراق) ومحررتها (سكينة إبراهيم) دعت تشكيل برلمان نسوي يتبنى القضايا السياسية مثل قضية فلسطين والاستعمار البريطاني في العراق ثم توالى بعد ذلك صدور المجلات النسائية في العراق. وتعد (نازك الملائكة) الرائدة للشعر العربي الحديث وقصائدها التي جمعت فيها بين نضال الفرد العراقي والجزائري والفلسطيني ضد الاحتلال [٨].

ويعد التعليم العالي احد أهم العوامل التي أسهمت في استنهاض المرأة وتعريفها بأهمية دورها الذي ينبغي لها ان تؤديه كمواطنة وعنصر اجتماعي يمثل نصف المجتمع، وهو مادعى النساء المتعلمات لرفع وتيرة المطالبة المساواتية، حسب الممكن والمتاح، من خلال جمعياتهن وتجمعاتهن وتبني الحركات الديمقراطية واليسارية لها، الذي اقترن بأن ينتخب الحزب الشيوعي العراقي أحد النسوة (أمينة الرحال) إلى عضوية اللجنة المركزية له مما أدى ، ولأول مرة في تاريخ الاحزاب السياسية، إلى انضمام الكثير من النساء له [٩]، ومع بداية الاربعينات بدأ نوع الانفتاح وكسر القيود بالنسبة للمرأة ، اذ بدأت النسوة يرتدن النوادي ودور السينما والحدائق العامة وباتت المرأة مشاركة في الانشطة الثقافية والادبية ومتذوقة لكل انواع الفنون الموسيقية والمسرحية وغيرها إلا إن النشاط الاهم هو دخول المرأة المعترك السياسي، اذ إن تشكل الاحزاب السياسية ذات البرامج التقدمية والتي تبنت قضايا المرأة وعدتها من قضاياها الاساسية، شجع النساء للانتماء اليها ، ومنها الحزب الشيوعي (المحظور آنذاك) الذي ضم في خلاياه نساء من مختلف الاعمار والدرجات الوظيفية والمستويات الثقافية والاجتماعية، وكن يحضرن الاجتماعات السرية ويؤدين الواجبات الحزبية ويشتركن في التظاهرات، ومنهن العراقية (عدوية الفلكي) التي دخلت التاريخ عندما تقدمت اشهر تظاهرة في تاريخ العراق السياسي عرفت باسم وثبة كانون في ١٩٤٨، وتعرض بعضهن الى الاعتقالات

وقد تميزت منهن (نزيهة الدليمي والنا يوسف وزكية خليفة وعميدة مصري وسعيدة مشعل وسعاد الخيري وأختها حبيبة وكلنير)، وكان لحصول امينة الرحال على منصب عضوة في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي خطوة نوعية للمرأة نحو المشاركة في المراكز العليا في الاحزاب السياسية [١٠]، وفي الخمسينات، تم تأسيس الجمعية النسائية لمكافحة النازية والفاشية ، ثم الرابطة النسائية ضمن رابطة الدفاع عن حقوق المرأة.

وبعد ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ ، تعمق واشتد نضال المرأة العراقية ، حيث تعددت التنظيمات النسوية واتسع نشاطها ليشمل العراق جغرافية ومكونات اجتماعية، كما تعددت انتماءاتها السياسية والفكرية ، ومن الجانب التشريعي فإن الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨، الغى ولأول مرة التمييز بسبب الجنس على وفق المادة التاسعة منه . وإن المشرع قد ساوى بين الرجل والمرأة في ممارسة الحقوق السياسية، ولهذا ولأول مرة في العهد الجمهوري تصبح المرأة العراقية دستوريا ذات مكانة اجتماعية وتملك حقوقا لمشاركتها في الحياة العامة.فاستطاعت المرأة العراقية تحقيق اهدافها التي كافحت من اجلها، كما صدر القانون رقم ١٨٨لسنة ١٩٥٩، وهو اول قانون مدني ينظم الاحوال الشخصية في العراق ، وخلال عقد الستينات حصلت المرأة على أول امتياز مهم وهو تعيين اول وزيرة لوزارة البلديات وهي السيدة (نزيهة الدليمي) لتكون اول وزيرة في تاريخ الحكومات العراقية ، ومع بداية السبعينات شهد النشاط السياسي النسوي انحسار بفعل سيادة نظام الحزب الواحد وحظر النشاطات السياسية لأي تيارات او حركات اخرى، حيث بدأت مرحلة ادلجة المجتمع العراقي بأيديولوجية احادية وهي (حزب البعث) وتم تأسيس منظمة نسوية تابعة للحزب الحاكم وهي الاتحاد العام لنساء العراق، وعدت الممثلة والناطقة الوحيدة للمرأة العراقية في داخل وخارج العراق[١١]، وعانت المرأة في العراق من قسوة النظام الشمولي ومن الحروب والحصار واصبح السعي للبقاء على قيد الحياة الاولوية في حياتها الى جانب القلق والخوف من فقد الاب والزوج والابن والاخ، فتأملت خير بتغيير النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ وشاركت بقوة في التصويت بالانتخابات والاستفتاء على الدستور عام ٢٠٠٥،

أملا في بناء العراق ونهضته ولم تكن تلك نهاية الالام و المعاناة بعدما شهده العراق من عدم استقرار أمني وارهاب مستمر الى يومنا هذا.

ثالثا: أهم التشريعات لحقوق المرأة السياسية في العراق

١ – الحقوق السياسية للمرأة العراقية في دستور ٢٠٠٥

يعرف الدستور بأنه مجموعة القواعد التي تحدد وتبين الطريقة التي تمارس السلطة من قبل القيادة السياسية او القابضين على السلطة ، والوثيقة الدستورية التي تتضمن هذه القواعد او المبادئ التي تبين او تحدد فلسفة النظام السياسي القائم ، وكما للدستور طبيعة قانونية مستمدة من علويته على جميع القواعد القانونية ، التي يجب ان تنسجم مع روح ونص الدستور ، فإن له طبيعة سياسية ايضا [١٢]، بوصفه القانون الاساسي الذي يتكفل ببيان شكل الدولة ونظامها السياسي واختصاص السلطات فيها ، وتنظيم العلاقة بين تلك السلطات اي تنظيم شؤون السلطة فضلا عن تحديد الهياة السياسية فيها ، وهو الوثيقة الضامنة لحقوق الافراد ، لذا فان اقامة الدستور ووجوده في الانظمة السياسية اقترن دائما بالنضال من اجل الحرية السياسية والديمقراطية [١٣] ،ويعد الدستورالقانون الاسمى لكل القوانين في الدولة اذ تخضع له قوانين الدولة كافة ، وفي حال مخالفتها للدستور فإن تلك القوانين واللوائح تعد غير شرعية، وتخضع له السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولابد من الاشارة الى أن الدستور يكتسب اهميته من قوة وفاعلية مضامينه ودوره في حياة الامم والشعوب ، اذ يحدد المبادئ الاساسية المنظمة لسلطة الدولة من جهة ويبين حقوق كل من الحكام والمحكومين من جهة اخرى. وقد خصص دستور العراق عام ٢٠٠٥ والباب الثاني منه لتفصيل الحقوق والحريات ، حيث قسم هذا الباب الى فصلين تناول الفصل الاول منه الحقوق وقسمها الى حقوق مدنية وسياسية وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية ، في حين تناول الفصل الثاني الحريات ، إن النص على حقوق الانسان وحرياته الاساسية في صلب الوثيقة الدستورية والتي تحتل قمة الهرم في النظام القانوني للدولة، يعني اعطاء هذه الحقوق قدسية خاصة [١٤]، وهو ماتضمنه دستور العراق النافذ (الذي

تم التصويت عليه واعتماده عام ٢٠٠٥) اذ احتوى على كافة المبادئ المتعلقة بحقوق الانسان وحرياته الاساسية والمستمدة من الاعلانات والمواثيق والاتفاقات الدولية في ضوء الرؤية الوطنية العراقية والثوابت التي يؤمن بها الشعب العراقي والتي سنعرج على قسم منها بما يتعلق وموضوع دراستنا ومن هذه المبادئ نجمل تفصيلاً :

١- جاء في ديباجته أنه (لا تمييز ولا اقصاء)، ما يدل على المساواة بين المواطنين ذكورا كانوا ام اناث. كما اقرت الديباجة صراحة تحقيق العدل والمساواة بين الرجال والنساء، عندما نصت على ذلك بـ(نحن شعب العراق... عقدنا العزم برجالنا ونسائنا... على احترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة والاهتمام بالمرأة وحقوقها... واشاعة ثقافة التنوع...).

٢- اكدت المادة ١٤ منه على مبدأ المساواة بين العراقيين جميعا كما ورد في نصها (العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي)[١٥].

٣- اكدت المادة "١٦" منه على إن تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين. وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك إلا ان هذه المادة لم تضع الضوابط التي تضمن تكافؤ الفرص بالنسبة للمرأة [١٦].

٤- تضمنت المادة ٢٠ منه، ضمانا بحق المرأة في المشاركة السياسية وادارة شؤون بلدها اسوة بالرجل ، اذ اشارت صراحة ، ووفقا للنص المعلن (للمواطنين رجالا ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح [١٧] .

٥- ان نصوص الدستور استمدها المشرعون من الفكر العالمي المعاصر في الأعم الاغلب. مايعني ان نصوص الدستور وضعت لصالح المرأة لأجل الارتقاء بها الى مصاف نظيراتها في العالم المتقدم، اذ ان تلك النصوص مستمدة بشكل اساس من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو **cedaw**): المادة (٢/ فقرة ١،٢) منها، وتتعلق الاولى بحق المرأة المتساوي في اكتساب جنسيتها والاحتفاظ

بها وتغييرها، بينما تتعلق الثانية بحق المرأة المتساوي فيما يتعلق بجنسية اطفالها،على ان لاتتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية [١٨] .

٦- تنص المادة ٣٩ على إن حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية او الانضمام اليها مكفولة وينظم ذلك بقانون وعدم جواز اجبار احد على الانضمام او الاستمرار في عضوية اي حزب او جمعية او جهة سياسية وهذا بالتاكيد يشمل الرجال والنساء على حد سواء [١٩] .

٧- اكد الدستورفي الباب الاول منه والخاص بالمبادئ الاساسية ، المادة الثانية ، اولا- على إن الاسلام دين الدولة الرسمي واساس التشريع وعليه :

أ- لايجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام

ب- لايجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية .

وحيث أنّ الاسلام أقر حقوق المرأة، بما فيها حقها في المساواة مع نظيرها الرجل ، الى جانب ما جاء عن تأكيد الانظمة الديمقراطية على حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل ، فهذا يعني أنّ الدستور الزم المعنيين بالأمر، سواء احتكموا الى الاسلام بوصفه مصدرا اساسيا للتشريع ، او احتكموا الى مبادئ الديمقراطية (الغربية) بضرورة احترام حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل [٢٠] .

٨- وبهدف تشجيع ودعم مشاركة النساء في المجالات كافة لاسيما السياسية منها ، فقد اكدت المادة ٤٩من الدستور العراقي ، البند رابعا حول قانون الانتخابات لتبين ضرورة مشاركة النساء في الانتخابات (.. تحقيق نسبة تمثيل للنساء لاتقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب)(٢١) وكان قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ (قانون الحاكم المدني بول برايمر) قد اشار الى نظام تمثيل النساء في المادة ٣٠ الفقرة (ح)- وفقا لنظام الحصص (الكوته **quota**) وفيما بعد وعندما صدر قانون الانتخابات رقم ٢٦لسنة ٢٠٠٩ ، نصت المادة الثالثة منه ، الفقرة (ثالثا) على توزيع المقاعد بإعادة ترتيب تسلسل المرشحين استنادا الى عدد الاصوات التي حصل عليها كل منهم.

٢- التشريعات الدولية حول الحقوق السياسية للمرأة:

اولت القوانين والمواثيق الدولية اهتماما كبيرا لقضايا المرأة انطلاقا من الايمان بما للرجال والنساء من حقوق متساوية، والقضاء على التمييز ضد المرأة، فقد عقدت اول معاهدة دولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥،تضمنت التأكيد على اهمية حقوق الانسان على الصعيد الدولي في ميثاق الأمم ألمتحدة ، واتضح ذلك بشكل خاص في المادة ٥٥ من ميثاق الأمم ألمتحدة التي تحدثت عن احترام حقوق الانسان[٢٢] ، واصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الثاني / ديسمبر ١٩٤٨ الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي تضمن مبدأ عدم جواز التمييز، وإن الناس جميعا متساوون يولدون احرار ومتساوين في الكرامة والحقوق، وإن لكل انسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في الاعلان دون اي تمييز ، بما في ذلك التمييز القائم على الجنس. وهو ما تضمنته فيما بعد ديباجة اتفاقية القضاء على جميع انواع التمييز ضد المرأة سيداو . الى جانب مبادئ عديدة، منها ما يتعلق بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل في مختلف مناحي الحياة، ودراسة أوضاع المرأة في البلدان المختلفة لمساعدتها على الحصول على تلك الحقوق [٢٣]، وسطرت هذه المبادئ في صيغ أعلان دولي او مواثيق دولية، كما نظمت عدة مؤتمرات لبحث هذه المبادئ، وأنشئت أول لجنة لمراقبة اوضاعها، والاشارة الى حقوقها المختلفة، واعقبها الكثير من الاعلانات والاتفاقيات نذكر منها [٢٤] :

أ – انشاء لجنة المرأة عام ،١٩٤٥وهي لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الامم العامة للأمم المتحدة ، هدفها القضاء على التمييز ضد المرأة، ومحاربة الفكر الذي يحد من امكاناتها في التفكير والعمل، بوصفها انسان متساوي في القدرات مع الرجل.

ب- الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨، ليؤكد في مواده، إن للمرأة حق التمتع بجميع الحقوق ومساواتها مع الرجل امام القانون، وان حقوق الانسان فطرية ولايمكن التصرف بها، اذ تولد بمولد الانسان اي انها موجودة ويتوجب صيانتها، والتأكيد عليها ترسيخها من خلال الدساتير والتشريعات الاخرى.

ج- اتفاقية العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي اوجبت، ضمان مساواة الرجل والمرأة في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، حيث جاء في المادة ٢٥ منة الذي تم اقراره في ١٦كانون الاول /ديسمبر١٩٦٦ ونفذت في ٢٣آذار/ مارس ١٩٧٦، " يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة ٢، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود منافية للعقل "[٢٥]وهي:

١- المشاركة في ادارة الشؤون العامة ، اما مباشرة او بواسطة ممثلين عنه يتم اختيارهم بحرية تامة.

٢- ان ينتخب وينتخب ، في انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري ، تضمن التعبير الحرعن ارادة الناخبين .

٣- أن تتاح له ، على قدم المساواة عموما مع غيره ، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده .

د - اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة الذي صدر عام ١٩٦٧ عن الجمعية العامة للامم المتحدة ، وتؤكد مضامينه على حقوق المرأة وضرورة مساواتها مع الرجل دون تمييز.

هـ- عندما بدأت الحركة النسائية الدولية تكتسب زخما خلال السبعينات، أعلنت الجمعية العامة في عام ١٩٧٥ سنة دولية للمرأة، ونظمت المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة، الذي عقد في المكسيك. وفي وقت لاحق، وبدعوة من المؤتمر، أعلنت السنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٥ بوصفها عقد الأمم المتحدة للمرأة، وأنشأت صندوق التبرعات للعقد، بحيث تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل ، الحق في[٢٦]:

١- التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والاهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب اعضاؤها بالاقتراع العام .

٢- المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية .

و– اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة والمعروفة بأسم سيداو[٢٧] ، والتي اعتمدت عام ١٩٧٩ ولم تدخل حيز التنفيذ الا في عام ١٩٨١ والتي تضمنت برنامجا كاملا عن اساليب القضاء على التمييز بين الجنسين واتخاذ التدابير لتعزيز حقوق المرأة بوصفها جزء من حقوق الانسان التي اصبح الاهتمام بها شأنا عالميا

ن– القرار ١٣٢٥لعام ٢٠٠٠ الصادر عن مجلس الامن التابع للامم المتحدة، بوصفه قرارا ملزما للدول ، والذي يدعو الى الالتزام بحماية المرأة من العنف القائم على الجنس في السلم، عبر تحقيق المشاركة الكاملة لها ، وعلى وفق مرتكزات الجندر والتمكين والتنمية، وفي الحرب بأمنها وحمايتها مما يرتكب من جرائم ضدها .ومما جاء في نص القرار" مشاركة المرأة في صنع القرارات، وتفعيل مفهوم الجندر او النوع الاجتماعي ووضعه في برامج وتقارير الامم المتحدة . واقرار حقوق المرأة وصيانة كرامتها، لاسيما في الدستور والنظام الانتخابي، وحمايتها وحقوقها في الحرب " مما يتيح للمرأة التي تتمتع بكفاءة وخبرة، ان تتبوء مراكز صنع القرار وشغل المناصب الرفيعة [٢٨] ،ولايزال اهتمام الامم المتحدة بقضايا المرأة ومساعدتها في اداء دورها المطلوب بما تستحقه من فرص متواصل، اذ اكد الامين العام للامم المتحدة (انطونيو جوتيريش) في كلمته بمناسبة يوم المرأة العالمي في ٨آذر / مارس ٢٠١٧ وفي احتفالية حملت عنوان، " المرأة في عالم العمل المتغير: تناصف الكوكب (٥٠/٥٠) بحلول عام ٢٠٣٠بقوله "فلنتعهد جميعا ببذل قصارى جهدنا للتغلب على التحيز المترسخ، ودعم المشاركة والنشاط ، وتعزيز المساواة بين الجنسين ، وتمكين المرأة"[٢٩].

المبحث الثاني : الدور السياسي للمرأة العراقية في مواقع صنع القرار

أن أهم ما يميز المشاركة السياسية للمرأة العراقية، هو مشاركتها في العملية السياسية التي شهدها العراق منذ العام ٢٠٠٣ ، والتي أقامت نظام ديمقراطي تعددي وعلى اساس مبدأ التداول السلمي للسلطة ، وحيث إن الديمقراطية تقوم على اساس حماية حقوق الانسان وحرياته ، ما يعني التأكيد على حقوق المرأة ومنها حقها في المشاركة

السياسية وما يمثله ذلك من اهمية في حصولها على حقوقها كافة، من خلال مشاركتها الفاعلة في مؤسسات صنع القرار على مستوى الدولة، وفي الكيانات والاحزاب التي تقوم بالأنشطة السياسية، اولا عن طريق مرشحيها الذين ينوبون عن الشعب في مجلس النواب، وثانيا بالمساهمة في التحشيد للانتخابات وتشجيع فئات المجتمع للمشاركة في الفعالية الانتخابية، واختيار ممثليهم في السلطة التشريعية، التي تقوم بتشريع القوانين، ومن خلال مشاركة النساء فيها فإنهن يحرصن على تشريع القوانين التي تنصف المرأة وتسهم في الحد من التمييز وتمكينها، من اجل مشاركة حقيقية وفاعلة، هذا من جانب ومن الجانب الاخر فإنها ومن خلال مشاركتها في السلطة التنفيذية تقوم بتطبيق تلك القوانين ووضعها موضع التنفيذ، الى جانب قيامها باقتراح وصياغة القوانين الداعمة للنساء، في جميع المجالات وتقديمها للسلطة التشريعية من اجل التصويت عليها واقرارها .

أولا : دور المرأة في السلطة التشريعية (البرلمان العراقي)

اتاحت المادة الدستورية ٤٩ في دستور عام ٢٠٠٥ للمرأة نسبة مشاركة في المجالس التشريعية بما يساوي ٢٥% والتي أقرت في قانون ادارة الدولة ، اذ نصت المادة ج من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية على: " يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من اعضاء الجمعية الوطنية" ثم جاء في المادة ٣ من أمر رقم ٩٦ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في الثالث من شباط عام ٢٠٠٤ " قانون الانتخاب" القسم ٤ (يجب ان يكون اسم امرأة واحدة على الاقل ضمن اول ثلاث مرشحين في القائمة ،كما يجب أن يكون ضمن اسماء اول ست مرشحين على القائمة اسم امرأتين على الاقل، وهكذا دواليك حتى نهاية القائمة)[٣٠] .

بهذه النسبة التي أطلق عليها الكوتا ، تكون المادة الدستورية قد اسست لقواعد قانونية عملت على التعجيل في تحقيق المشاركة السياسية للنساء في العراق، تمثلت بقانون الانتخابات رقم ١٦ في ١٠ ايار/ مايو ٢٠٠٥، وقانون انتخاب مجالس المحافظات رقم ٣٦لسنة ٢٠٠٨[٣١] ، ويعد تثبيت النص على الكوتا في الدستور

وتضمينه في قانون الانتخابات البرلمانية وفي قانون انتخاب مجالس المحافظات، بمثابة فتح الباب لعهد جديد في تاريخ الدولة العراقية والمرأة بوجه خاص، اذ شهدت الساحة السياسية مشاركة المرأة العراقية في تشكيل اول نواة للحكم بالعراق (مجلس الحكم تاسس عام ٢٠٠٤)، عندما حظيت ثلاث نساء بمقاعد في المجلس المتكون من ٢٥ عضوا ، ومن خلال نظام التمثيل النسبي (الكوتا) نجحت المرأة في تأمين ٣٢% من المقاعد في انتخابات عام ٢٠٠٥[٣٢] ،وكان عدد النساء المنتخبات في كانون الثاني ٢٠٠٥، ٨٧ أمرأه من اصل٢٧٥من اعضاء البرلمان العراقي المنتخب، في حين انخفضت النسبة في الانتخابات التشريعية للدورة الانتخابية للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٩) ، اذ بلغت٢٦% بواقع ٧٣ عضوا، من اصل ٢٧٥ عضوا، وترأست المرأة لجنتين من لجان البرلمان الدائمة، والبالغ عددها ٢٥ لجنة وهما (لجنة المرأة والاسرة والطفولة ، ولجنة مؤسسات المجتمع المدني) . والمبدأ نفسه تم تطبيقه في اقليم كردستان، حيث تضمن دستوره في المادة ٢٣/ الفقرة ٢ تخصيص نسبة مقاعد للنساء لا تقل عن ٢٥% وقد بلغ عدد النساء البرلمانيات٢٩ من اصل ١١١ عضوا من اعضاء البرلمان لغاية ٢٠٠٨ ثم عُدل قانون الانتخابات ليزيد النسبة الى ٣٠% متقدما عن مثيله في باقي المحافظات [٣٣] .

إن ارتفاع عدد المرشحات للدورة البرلمانية ٢٠١٠- ٢٠١٤ في الانتخابات التي جرت في ٧/ آذار٢٠١٠ واللاتي بلغ عددهن ١٨١٥ مرشحة انما يدل على تطور نوعي في النظرة الى النظام الديمقراطي والمشاركة السياسية للمرأة ، واظهرت نتيجة الانتخابات حصول النساء على٨٢ مقعدا نيابيا ، وهو ما يحقق نسبة الكوتا ، وكان منهن ٦٦ نائبة فازت على اساس الكوتا و١٥منهن بدون كوتا اي ما يعادل ٤.٥% كان للتيار الصدري الحظ الاوفر منها حصلت مرشحاته على ١٢ مقعدا ثم دولة القانون اللاتي حصلن على ٦ مقاعد في حين كانت حصة كل من القائمة العراقية والتحالف الكردستاني ٢ مقعد لكل منهما [٣٤] .

اما في انتخابات الدورة البرلمانية للأعوام (٢٠١٤ – ٢٠١٨) فقد حصلت المرشحات للانتخابات على ٢٢ مقعدا بدون الحاجة الى الكوتا عن طريق التنافس مع

الرجال على أصوات الناخبين ، وبالرغم من احتساب تلك المقاعد ضمن المقاعد المخصصة للمرأة في البرلمان أي ضمن ٨٣ مقعدا المخصصة لها في مجلس النواب بموجب الكوتا [٣٥] ، الا ان تلك النسبة تؤشر حالة ايجابية في الاداء البرلماني للمرأة والتي شجعت الناخبين الذين تعودوا على انتخاب الرجال دون النساء على منح ثقتهم لكي تكون ممثلتهم في البرلمان أمرأه وفي الوقت نفسه فانه مؤشر لتطور مشاركة نوعية وحقيقية للنساء . ويبين استبيان أُجري، كان الهدف منه معرفة رأي المجتمع بمسألة المشاركة السياسية للمرأة، وقد طبق الاستبيان في عدة محافظات وفي اقضية ونواحي مختلفة، منها في مناطق الريف ومنها في الحضر (المدينة) ، وقد جمع الاستبيان بين فئات مختلفة من ابناء المجتمع، ومن كلا الجنسين وبمختلف المستويات العلمية . اظهرت نتائجه ان نسبة ملحوظة من ابناء المجتمع العراقي يؤيد عمل المرأة في المجال السياسي ، وهي نتيجة جاءت على عكس ما يتوقعه البعض من ان تأييد المجتمع لعمل المرأة في المجال السياسي مازال متدنيا [٣٦] .

إن ضعف الاداء البرلماني بشكل عام وضعف اداء المرأة البرلمانية بشكل خاص، بات من الامور الواضحة والمسلم بها على الرغم من الدعم الذي لقيته النساء من مسألة التمثيل النسبي ومقررات الدستور والقرارات الدولية ، وذلك يعود لاعتبارات عدة، منها ما كشفته نتائج الانتخابات فيما يخص استمرارية هيمنة البنى التقليدية التي تتحكم بنوع وحجم المشاركة السياسية للمرأة فضلا عن الثغرات التي ينطوي عليها النظام الانتخابي وعجزه عن القفز على المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تحقيق مشاركة فعلية للمرأة في الحياة السياسية ، وان نظام المحاصصة الذي يتم من خلاله الموافقة على القوانين او رفضها يتم من خلال التوافق مما يمنح رؤساء الكتل سلطة اكبر في اتخاذ القرار ويغيب دور الاخرين لاسيما النساء منهم وأن خريطة القوى السياسية مهما تغيرت ، فأن وضع المرأة ثابت وحراكها لا يتجاوز الأطر التقليدية والتي عملت على انجاحها في الانتخابات او حالت دون تحقيق هذا النجاح [٣٧] .

وعليه فأن المشاركة الحقيقية للمرأة تتطلب أن يكون فوزها بالانتخابات مبني على حصولها على الاصوات التي يتطلبها الفوز بالانتخابات، وليس تلك التي يمنحها لها رئيس

الكتلة الذي يظهر بمظهر المتفضل على اعضاء كتلته، الذين منحهم الاصوات التي سمحت لهم بدخول قبة البرلمان ، فيصبحون وكأنهم تحت وصايته ، وتتطلب ايضا التحرر من سلطة رئيس الكتلة والعمل بما يتماشى مع مصلحة جمهور الناخبين وليس المصالح الحزبية الضيقة الخاصة بالكتل السياسية، وهو ما يقود بالنتيجة الى دخول عناصر نسائية كفؤة ومؤهلة للقيام بدورها البرلماني .

ثانيا: دور المرأة في السلطة التنفيذية

على الرغم من النضال الذي خاضته المرأة العراقية على مدى القرن الماضي، فأنها لغاية عام ٢٠٠٣، لم تتسلم سوى حقيبتين وزاريتين [٣٨] ،الا انه وبعد اقرار قانون ادارة الدولة سنة ٢٠٠٤،تولت النساء ٦ حقائب وزارية من مجموع وزارات الدولة البالغ عددها ٣٤ وزارة في التشكيلة الحكومية للحكومة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ برئاسة اياد علاوي، ولم تشغل النساء اي من المناصب السيادية الاربعة العليا، فكان التمثيل النسبي لمشاركة النساء قرابة ١٨% في مجلس الوزراء ، ثم في الحكومة ألانتقالية الثانية برئاسة الدكتور أبراهيم الجعفري لعام ٢٠٠٥ ،شغلن ٦ وزارات أيضا من مجموع ٣٥ وزارة أي بنسبة ١٧ % . وفي الدورة الانتخابية الاولى عام ٢٠٠٦ ازداد عدد الوزارات الى ٣٧ الا ان نسبة مشاركة النساء تراجعت الى ٤ وزارات فقط للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٠) في حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي الاولى اي بنسبة٤% وفي الدورة الثانية لحكومة المالكي(٢٠١٠-٢٠١٤) فقد كانت وزيرة واحدة فقط وهي وزارة الدولة لشؤون المرأة [٣٩] ، إن وزارة المرأة وعلى الرغم من أن وجودها، يمكن أن يؤدي الى ارتباطها كما هو حال الاتحاد العام للنساء العراق في النظام السابق بسياسة الدولة ، الا انها في حقيقة الامر لم تحظ أساسا بالدعم الذي حظي به الاتحاد السابق ، ومما يؤسف له ان هذه الوزارة قد قيدت من حيث نشأتها أولا في وزارة الدولة ، ولا تمتلك حقيبة وزارية ، فقد صرحت الدكتورة ابتهال الزيدي التي شغلت منصب وزيرة المرأة في حكومة المالكي الثانية لعام ٢٠١٠ ، إن ميزانية وزارتي لا تتعدى الثلاثة ملايين دينار ٢٥٠٠ دولار [٤٠] ، وكانت عبارة عن مكتب صغير في بناية ملحقة بمقر الامانة العامة لمجلس الوزراء داخل

المنطقة الخضراء ، وبهذا النوع من الإمكانيات الضعيفة لم تستطع هذه المؤسسة أن تقدم شيئاً قياسا لطموحات المرأة في النظام الجديد ، وقياساً لما هو مطلوب منها عمله ، وارتبط عملها بالكثير من المعوقات في أتخاذ المبادرات الخاصة أو حتى القدرة على تعيين الكوادر الكفؤة القادرة على أنجاز عملها [٤١] .

مع هذا استطاعت ومع الدعم الذي شهدته تقنيا وماديا ولو بالبسيط من المجتمع الدولي، أن تحقق منجزا مهما في العام ٢٠٠٤ ، تمثل تبني الوزارة استراتيجية وطنية للعمل والنهوض بواقع المرأة وطبقا للمبادئ التي تضمنتها، فأنها تستهدف ما يلي [٤٢] .

١- تمكين المرأة من التمتع بحقوقها الكاملة وغير القابلة للتجزئة في المجالات التعليمية، والصحية، والاجتماعية، والمهنية، والثقافية، والاعلامية وغيرها على نحو متكافئ مع الرجل.

٢- دمج المرأة في حركة التنمية البشرية المستدامة بوصفها فاعلاً رئيساً كجزء لا يتجزأ من السياسة الوطنية العامة.

٣- حماية الامن الانساني للمرأة وتحريرها من مصادر الخوف، والتهميش، والعنف، والمتاجرة وكل من يهدد جسدها وكرامتها ومكانتها.

٤- تغيير الصورة النمطية ذات الجذور الثقافية الموروثة في العقل الجمعي وبما يؤكد حقيقة المرأة كانسان منجز ويعزز ثقتها بذاتها.

٥- تمكين المرأة من الاسهام في الانشطة السياسية واشغال القرارات المناصب القيادية واتخاذ ووضع السياسات على اساس مبدأ المشاركة وعدم التمييز.

٦- مراجعة التشريعات النافذة، وتطوير ما يمكن تطويره منها او اصدار تشريعات جديدة تؤمن توفير شروط ومستلزمات تطبيق هذه الاستراتيجية، وتتيح للمرأة التمتع بحقوقها الانسانية.

ان الاهداف الاستراتيجية المشار اليها، تنطوي على العديد من الاهداف الفرعية، التي تشكل كلاً لا يتجزأ ورؤية موحدة قابلة للتطور مع المتغيرات المستجدة ، ولذلك صدرت الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في العراق (٢٠١٧-٢٠١٣) والتي تمت بالتعاون مع كل من وزارة الدولة للشؤون المرأة والمجلس الأعلى لشؤون المرأة في

كردستان العراق ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وحيث كان الهدف الأساسي من أنجاز هذه الاستراتيجية وبرنامجها التنفيذي، هو استخدامها كدليل عمل للمؤسسات الدولة والمجتمع لحماية المرأة وضمان حقوقها [٤٣] ، ومع تولي الدكتور حيدر العبادي رئاسة الحكومة عام ٢٠١٤صدر قرار بعد مروره سنه من توليه الحكم بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٥ نص على ((قرر مجلس الوزراء استنادا الى المادة [٧٨]من الدستور الغاء المناصب نوابه واربع وزارات ودمج ثماني أخرى لقرابة اختصاصاتها وبين الامر الديواني رقم [٣١٢]الصادر عن المجلس ، وبحسب مقتضيات المصلحة العامة تقرر الغاء المناصب الوزارية للوزارات الاتية ،وزارة حقوق الانسان ووزارة الدولة لشؤون المرأة ووزارة الدولة لشؤون المحافظات وشؤون مجلس النواب وتتولى الأمانة العامة لمجلس الوزراء أتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد بالأمر الديواني [٤٤] .

ان التراجع في دور النساء في السلطة التنفيذية والذي شهدته حكومة المالكي الاولى والثانية وكرسته حكومة العبادي هي الاخرى، على الرغم من أن البرلمانيات كن في الدورة السابقة الاكثر حضورا لجلسات مجلس النواب، والاقل فسادا مقارنة بنظرائهم من الرجال، هذا الامر اثار حفيظة النساء سواء من البرلمانيات او من الناشطات والمهتمات بشؤون المرأة. متهمين الساسة العراقيين بتعزيز الفكر الذكوري الذي مازال يخيم على الوضع السياسي، ونشير بذلك الى ما تحدثت به (د. فاطمة الزركاني)، النائبة عن ائتلاف دولة القانون مشيرة الى ان المرأة لم تمنح حقها في الحصول على مناصب تنفيذية في الوقت الذي تمتلك فيه القدرة على تحقيق قفزة نوعية في الوزارات التي لم تقدم الخدمات للمواطن خلال السنوات الماضية تحت ادارة الرجال [٤٥] .

ثالثاً : دور المرأة في الأحزاب السياسية بعد عام ٢٠٠٣

تمثل الاحزاب السياسية الصوت المعبر عن ارادة الشعب والقاعدة التي يرتكز عليها النظام الديمقراطي، فهي تجمع لأفراد يؤمنون بالعقيدة السياسية نفسها ، تساهم احزابهم في تهيئتهم للمعركة الفكرية والانتخابية للوصول الى السلطة لذا فإنها تتعدد بتعدد المعتقدات السياسية [٤٦] ، وتكتسب اهميتها من الدور المزدوج الذي تؤديه في التمثيل السياسي، فعلى الصعيد الشعبي تقوم بتحشيد الناخبين وعلى الصعيد الحزبي تساهم في

ترشيح ممثليها الذين يمتلكون القدرة على الادارة والعمل السياسي ، ما يعني انها تقوم بدور الوسيط بين المُنتَخَبين والناخبين، ومن خلال الاحزاب السياسية الممثلة في البرلمان تتشكل المجموعات البرلمانية ، لذا تعد الأحزاب السياسية، الوسيلة الأساسية والأكثر مباشرة والتي تتيح للنساء الوصول الى المناصب المنتجة و القيادة السياسية ، وبالتالي فأن لهياكل الأحزاب السياسية وسياستها وممارساتها أثرا كبيراً على مستوى مشاركة النساء في الحياة السياسية في بلدانهن، كما إن المشاركة السياسية للنساء تعود بالفوائد على الاحزاب السياسية، أذ تمنحها وضع انتخابي أفضل وتتمكن من الوصول الى مجموعات جديدة من الناخبين، واقامة علاقات أقوى مع جمهور الناخبين، الى جانب ما تضفيه من حيوية وانفتاح على الاحزاب في ظل نظام ديمقراطي مستند الى التكافؤ والمساواة بين الجنسين [٤٧] .

فالأحزاب تساعد في التعبير عن اهداف الجماعات وإبانتها ورعاية نشوء القيادة السياسية وتنميته قدراتها، واستحداث البدائل السياسية وتعزيزها، وتقديم خيارات انتخابية بديلة ومتماسكة للناخبين، وينظر للأحزاب كحاضن يرعى كفاءة المواطنين السياسية [٤٨] ، ومن هنا تتضح اهمية المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، اذ تكمن تلك الأهمية في وجود الأحزاب السياسية وايديولوجيتها وبرامجها الخاصة التي تعبر عن دور المرأة وسبل ضمان حقوقها ، في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية . وفي ماياتي تعريف بالأحزاب والكتل السياسية وتوجهاتها حول المشاركة السياسية للمرأة والتي مثلت فئات المجتمع العراقي منذ العام ٢٠٠٥ :

أ: كتلة الائتلاف العراقي الموحد : هو كيان يمثل تجمعا لأحزاب وشخصيات عراقية شيعية ومدنية ودينية معروفة كحزب الدعوة (بشقية المقر العام وتنظيم العراق – وتجمع مستقلون) ،والمجلس الأعلى الإسلامي في العراق والتيار الصدري وحزب الفضيلة ، حيث يؤكد الائتلاف العراقي الموحد ومن ضمن أهدافه ومبادئه الخاصة بمكانة المرأة[٤٩] :-

١- ضمان حقوق المرأة الأساسية ومنع أي انتهاك لتلك الحقوق وتشريع القوانين التي تمنع العنف ضد النساء وفقا للدستور وأحكام الشريعة .

٢- توفير فرص عمل مناسبة للمرأة بما يعزز من دورها في بناء المجتمع وضمان حقها في التعليم والمشاركة .

٣- أعانة الأرامل والنساء المتسولات والاسر التي فقدت معيلها ،لاسيما عوائل الشهداء وضحايا الإرهاب .

٤- رعاية الحركة النسوية العاملة على زيادة فاعلية دور المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية [٥٠] .

وكانت نسبة النساء المشاركات في الائتلاف العراقي الموحد ٤٨% سنة ٢٠٠٦،وأن نسبة تمثيل النساء في الائتلاف العراقي الموحد من مجموع الكتل الحزبية هي ٣٧%[٥١] .

ب:جبهة التوافق العراقية: تعرف باختصار ب(جبهة التوافق) وهي كتلة برلمانية عراقية دخلت الانتخابات العراقية في كانون الأول عام ٢٠٠٥وحصلت على ٤٤ مقعداً ، من مقاعد مجلس النواب العراقي وتتألف الجبهة من ثلاث أحزاب هي (الحزب الإسلامي العراقي ، مؤتمر اهل العراق ،تجمع المستقل الوطني) [٥٢] ،وجاء في البرنامج الانتخابي للتوافق العراقي بما يخص المرأة:

١- ذمة مالية تامة ومستقلة ، ولها حق التصرف فيما تملكه شرعا وقانونا .

٢- دعم الجمعية النسوية التي تعمل على تحسين أوضاع المرأة، وتدافع عن حقوقها في كافة المجالات، ولما يعزز هويتها الوطنية والعربية والإسلامية .

٣- تؤكد الجبهة العراقية على حق المرأة في المشاركة الفاعلة في مختلف ميادين العمل وبدعم حقوقها .

أما عدد النساء الكلي في جبهة التوافق العراقية، وعدد المشاركات على مستوى القائمة فهو ٧ أي بنسبة ٧٠% عام ٢٠٠٦ ، وان نسبة تمثيل النساء بجهة التوافق العراقية هو ٤% من مجموع الكتل الأخرى [٥٣].

ج: القائمة العراقية الوطنية : تحالف سياسي يضم أحزابا سنية وشخصيات شيعية بارزة وحصلت الكتلة على نحو ٩٠٠ الف صوت في انتخابات كانون الأول

العام٢٠٠٥،وفيما يتعلق بالمرأة فإن الفقرة السابعة من البرنامج السياسي للقائمة العراقية الوطنية، تضمنت :

١– ضمان حقوق المرأة العراقية وبمختلف احوالها .

٢– ضمان حقوق المرأة العراقية والتي ليس لديها معيل .

٣– مناهضة العنف ضد المرأة والممارسات الاجتماعية الخاطئة، وان نسبة المشاركة للمرأة في القائمة كانت ١٠٠% أذ أن العدد الكلي ٢ والمشاركات ٢ فكانت نسبة تمثيل انساء في القائمة الوطنية من مجموع القوائم الأخرى ٣% [٥٤] .

د: التحالف الكردستاني : تم الاعلان عنه في أربيل استعداد للانتخابات العراقية في سنة ٢٠٠٦، وقد ضم الحزبين (الكرديين الرئيسيين) (الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني ،والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني) ومجموعة أخرى من الأحزاب الكردية والتركمانية [٥٥] ، واكد التحالف الكردستاني على أن تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأي مجتمع مرتبطة ارتباطا عضويا بتطوير الوضع القانوني والسياسي والاجتماعي للمرأة ،وكانت نسبة تمثيل النساء في التحالف الكردستاني ٦٣% وأن نسبة تمثيل النساء للتحالف الكردستاني من مجموع القوائم الأخرى هي ٢٢%.

هـ: الجبهة العراقية للحوار الوطني: تم تشكيلها في أيلول من العام (٢٠٠٥) من عدد من الأحزاب والحركات السياسية في العرق وتضم الجبهة صفوفها من عرب وأكراد ومسيحيين وأيزيدين وشبك وتتألف من مجموعة أحزاب هي (جبهة الحوار الوطني ، الحزب الديمقراطي المسيحي العراقي، الجبهة العربية الديمقراطية ، الجبهة الوطنية للعراق الحر الموحد ، حركة اتحاد أبناء العراق)، وجاء في البرنامج السياسي للجبهة العراقية للحوار الوطني (الاهتمام بالمرأة ويعدها عنصرا فاعلاً في بناء المجتمع والاسرة)[٥٦]، وكانت نسبة مشاركة المرأة فيها ١٠٠% أما نسبة التمثيل النساء في جبهة العراقية للحوار الوطني من مجموع الكتل ١%.

وعلى الرغم من التغيرات التي شهدها المشهد السياسي على مدى عقد من الزمن، وثلاث دورات انتخابية، من انقسام الكتل والاحزاب واستحداث اخرى وبعناوين جديدة

الا إن الاساس يبقى في هوية تلك الائتلافات وتوجهاتها ومبادئها، الا حالات قليلة تحول فيها بعض السياسيين من تكتل نحو اخر او اسس له حزب جديد وبهذا الصدد نذكر، البرلمانية الدكتورة حنان الفتلاوي التي تعد اول امرأة تقود حزب سياسي بعنوان " حركة ارادة " (بعد خروجها من ائتلاف دولة القانون الذي يرأسه رئيس الوزراء السابق نوري المالكي) وقد صادقت عليها مفوضية الانتخابات في ٢٧ كانون الاول ديسمبر ٢٠١٦ ومنحت أول إجازة رسمية لتأسيس حزب [٥٧]، ويمكن القول بانها خطوة نوعية لمستوى مشاركة المرأة، والتي ظلت على مدى اكثر من عقد من الزمن دون مستوى الطموح، بسبب خضوعها لتوجهات واراء رؤساء الكتل والتوافقات السياسية، التي استبعدت نساء حققن نتائج انتخابية مهمة برجال كانت النتائج التي حققوها ضعيفة ولا تقارن بما حققته تلك النسوة، اذ لم تستلم اية امرأة منصب سيادي وتم تهميشهن حتى على مستوى الكابينة الوزارية واللجان البرلمانية، بسبب الاحزاب والكتل المهيمنة على قرارات البرلمان والحكومة ، وعلى الرغم من التغيرات التي جرت في الآونة الاخيرة في الخارطة السياسية استعدادا لخوض انتخابات عام ٢٠١٨ الا ان تمثيل المرأة مازال دون مستوى الطموح والبقاء على مجموعة من النساء ضمن التكتلات الحزبية من اللواتي يفتقدن الى الكفاءة والمقدرة لأحداث تغيير او تطوير في اوضاع النساء او في مسائل سياسية واجتماعية واقتصادية اخرى ماعدا قلة منهن .

المبحث الثالث : الطموحات والتحديات في الدور السياسي للمرأة

تثير تجربة المشاركة السياسية للمرأة بعد ٢٠٠٣ ، العديد من التساؤلات، حول دواعي تلك المشاركة، ومدياتها واهدافها، التي تعد من ابرز الطموحات التي تسعى اليها المرأة العراقية، وبحسب حجم وعمق تلك الاهداف والطموحات، تأتي التحديات التي تتطلب مواجهتها من اجل مستقبل أفضل للمرأة، والمجتمع العراقي بشكل عام والدولة العراقية أيضا.

اولا– الطموحات في المشاركة السياسية للمرأة العراقية .

كان انطلاق الحالة النهضوية النسائية في القرن الماضي عالميا ثم على مستويات وطنية بما يحمله من اهداف سامية، قد فتح الطريق امام النساء للعمل على كسر القيود والتحرر من اغلال موروثات اجتماعية تاريخية، كبلت المجتمع وكرست التخلف وباعدت بينه وبين كل مقومات التقدم والتنمية، فكل جيل تربيه نساء لا يفقهن حقيقة التخلف والجهل ، هو جيل جهول تنفشى فيه كل الامراض الاجتماعية التي تحمل بذور التراجع احيانا والتدمير الذاتي احيان اخرى . وكان الأمل بتحسين واقع المرأة يتصاعد في كل خطوة تخطوها النساء ويدعمها القانون والمنظمات الدولية والمحلية لتحقيق الحالة الافضل للمرأة، برغم ما تصطدم به هذه الحركة من عادات اجتماعية واعراف متوارثة ، وبهذا الصدد يشير باقر النجار الى جدلية التغيير في علاقات القوة بقوله " إن الممانعة والرفض عندما تكون اقوى في علاقات القوة من الخضوع، فإن هذا يعني خضوع علاقات القوة ذاتها لقدر من التغيير والتحول ، من هنا نجد أن شروط العلاقة تتغير : يبدأ الاقوى في فقدان جزء من قوته طوعا أو قسرا، وهذا تبعا يقود إما الى تغيرات بنيوية أو إلى تغيرات مؤسساتية [٥٨] .

فالفقرات الخاصة بضمان حقوق المرأة في الدستور الى جانب المواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة تمثل عامل دعم للمرأة باتجاه مزيد من العمل والمشاركة البناءة جنبا الى جنب مع الرجل، فقضية المرأة هي قضية نصف المجتمع – إن لم يكن اكثر – من الناحية الكمية ، وهي كذلك قضية كل المجتمع من الناحية الكيفية (النوعية) [٥٩] ، وعلى الرغم من الانجازات التي تحققت بتولي بعض النساء مناصب ومسؤوليات مهمة فإن دور المرأة في العراق لايزال دون مستوى الطموح، اذ إن تلك الادوار التي رسمت لها تبدو كأنها دعائية لتجميل صورة النظام، اكثر منها حقيقية يمكن للمرأة من خلالها ان تضع بصمة على الواقع السياسي للعراق في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ ، فبحسب ما جاء في (تقرير العراق الوطني لمستوى تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين +٢٠) والذي يؤكد على اهمية تظافر جهود الدعم والمساندة لوصول النساء

الى مواقع صنع القرار. يورد بعض النجاحات التي تحققت مبينا بأنه إلى جانب مشاركة النساء في السلطة التشريعية فأنهن شغلن مناصب مع إنها أقل من وزير ولكنها مهمة بما تمثله من دورنذكر منها:

١- في السلك الدبلوماسي، اذ تم تعيين اول سفيرة للعراق في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ ثم ثلاث سفيرات عام ٢٠٠٩ الى جانب وظائف اخرى في السلك الدبلوماسي ك (مستشار او سكرتير ثان او قنصل)

٢- في مجال القضاء فقد فتح باب القبول في المعهد القضائي العالي للعناصر النسوية المؤهلة بعد أن كان حكرا على الرجال قبل ٢٠٠٣، اذ انه منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ٢٠٠٣ منعت الاناث من الالتحاق بمعهد القضاء ،اما من التحقن بالمعهد قبل ذلك فلم يجر تعيينهن قاضيا[٦٠] .

٣- في مجال المجتمع المدني ، اذ اصبح بمقدور النساء الانخراط في المنظمات والجمعيات غير الحكومية والاحزاب السياسية ، منذ التغيير السياسي الذي شهده العراق في العام ٢٠٠٣،اذ ارتفعت مشاركة النساء في المنظمات غير الحكومية بشكل واسع وازداد عدد المنظمات غير الحكومية واصبح للمرأة حضور واسع في النقابات المهنية [٦١] ، فضلا عن المنظمات النسوية متعددة التوجهات حيث تشكلت منظمات كثيرة ذات اهداف متنوعة وتحت مسميات مختلفة تجاوز تعدادها المائة ، الا انها اصبحت احيانا واجهات لبعض الاحزاب التي لا تهتم لشؤون المرأة والملاحظ إن المنظمات النسوية وعلى كثرتها لم تكن موحدة او تجمعها رؤية فمنها من تطالب بإنهاء الاحتلال الامريكي للعراق ورفض مشاريع التقسيم والفدرالية وغيرها ومنها التابعة للأحزاب المتنفذة والحاكمة وتعمل على التعبئة الشعبية لها وتتبنى توجهاتها وغير ذلك[٦٢]، وقد اسهمت تلك المنظمات في بعض الادوار نذكر منها الدعوى القضائية التي اقامتها بعض المنظمات المهتمة بالدفاع عن حقوق المرأة والتي صدر فيها قرار المحكمة الاتحادية في ايلول ٢٠١٢ والذي الزم رئيس مجلس النواب بزيادة عدد مقاعد النساء الى الثلث في المفوضية المستقلة للانتخابات [٦٣] .

إن تأكيد حق المرأة في المشاركة السياسية في التشريعات الدولية، هو احد الاهداف التي تسعى الى تحقيقها كل الجهات المهتمة بالمرأة. ويتمحور أساسا في (حق الانتخاب والترشيح في كافة الهيئات المنتخبة، ومشاركة المرأة على قدم المساواة في رسم سياسة الحكومة، وتولي كافة المناصب والوظائف في كافة المستويات، دون تمييز بما في ذلك التمثيل الدولي، ومساهمة المرأة في المنظمات والاتحادات غير الحكومية، المعنية بالحياة العامة)(اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) إن الطموحات التي تتطلع اليها النساء، في المشاركة السياسية، كبيرة بكبر حجم المسؤولية التي تتطلب النهوض بواقع العراق وتطويره، مما لا يتسع له مجال الدراسة هذا، ويبقى الطموح دائما الحافز الاكبر في تحديد الاهداف المستقبلية .

ثانيا: التحديات التي تواجه الدور السياسي للمرأة العراقية .

إن مسألة النهوض بواقع المرأة ومشاركتها السياسية، تخضع للعديد من الكوابح التي تمثل تحديات اساسية ينبغي مواجهتها، اذا ما اردنا تحقيق الطموح المنشود لمشاركة حقيقية، سنتطرق اليها بحسب ما يسمح به مجال بحثنا، كونها تمثل كل مجالات الصيرورة الحياتية للمجتمع العراقي، واقعه وتاريخه وجغرافيتة وعقائده وطبيعة الفئات الاجتماعية، التي تمثل المواطنين الذين يعيشون على ارضه وهم الشعب العراقي وثقافتهم ، فالثقافة السائدة تؤدي دور كبير في تحديد طبيعة علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية ، ذلك إن المشاركة السياسية كتعبير عن علاقة التفاعل بين المواطنين والنظام السياسي والمكرسة في اطار بنية سياسية معينة تتحدد بطبيعة الثقافة السياسية المقابلة لهذه البنية، اذ تغدو المشاركة السياسية قرينة نمط من الثقافة السياسية القائم على المساهمة او تعبير عنه [٦٤] ، وبشكل عام يمكن اجمال تلك المعوقات او المؤثرات في بما يأتي :

١ – المؤثرات التاريخية:

أ– الموروث الثقافي : ومن ذلك ،الاعراف والتقاليد المتوارثة والتي اسهمت في بناء وتكريس الثقافة الذكورية في المجتمع العراقي، إذ إن الصورة النمطية للمرأة في

الموروث الاجتماعي، تضع الادوار التي تؤديها المرأة خلف الرجل اي في الكواليس وليس في الواجهة ، لذا فإن فرص اعطاء الاصوات الانتخابية للرجل اكثر بكثير منها للمرأة، في حال تنافس الطرفان لمقعد سياسي في اطار حزبي أو مستقل، ومن جانب آخر فإن المرأة نفسها، وبفعل الموروث الثقافي والاجتماعي، تعرض عن العمل في المجال السياسي وتفضل أعمال أخرى أكثر ملائمة لشخصية المرأة وكيانها، بحسب رؤيتها المنطلقة من العادات والتقاليد والنظرة الذكورية التي تتبنى رأي (مثل هذه الاعمال تناسب الرجال ولا تناسب النساء)[٦٥] .

ب- تأثير الحروب وأزمة الحصار الاقتصادي: في تسعينات القرن الماضي والذي ترك اثاره السيئة على المجتمع العراقي بصورة عامة، ووضع المرأة بصورة خاصة ، فقد عانت المرأة من مشكلة اقتصادية، اثرت بشكل سلبي على اوضاعها وحياتها بشكل اساسي، والذي انعكس بدوره وبدرجة كبيرة على ممارسة المرأة للسياسة بشكل عام[٦٦].

ج- المعتقدات الدينية لدى بعض الجهات التي تنظر الى المرأة نظرة دونية، من خلال تفسيرات خاطئة ومحرفة للقران الكريم والسنة النبوية الشريفة، ومثل هذه الثقافة تؤدي دورا كبيرا في التأثير على السلوك السياسي للمرأة، التي تخضع لضغوط الجماعات المتشددة دينيا، والتي لا تعترف لها بحق المشاركة السياسية. حيث تتعرض الكثير من النساء الناشطات في المجتمع المدني، الى التهديد والقتل مما يؤثر في مشاركتهن السياسية [٦٧] ، كما إن المرأة تميل بطبعها الى السلوك المحافظ والمتدين أكثر من الرجل، وبعيدة عن الارتباط بالأحزاب، ولهذا نجدها اقل ميلاً للارتباط السياسي، على الرغم من تهيئة الفرصة المناسبة لها للانتماء الحزبي بعد العام (٢٠٠٣) كون العمل الحزبي أظهر نوعا من عدم الاستقرار[٦٨] .

٢- المؤثرات السياسية

أ- الاحزاب السياسية، والتي تؤدي دور كبير في مسألة المشاركة السياسية للمرأة، من خلال ما تتيح من فرص للنساء وتطوير قدراتهن في مجال العمل السياسي، إلا إن هذا الدور يتأثر بعوامل عدة ، اذ يشير الباحث ريتشارد فينجرف في دراسته الموسومة "

تأثير نظام الانتخابات على جنس التمثيل [٦٩] ،الى ارتفاع أو انخفاض احتلال المرأة مراكز سياسية وفقا للمستوى الثقافي والتعليمي للمجتمع وايديولوجية الاحزاب، من حيث النظرة الى مبدأ المساواة بين المرأة والرجل . في حين نجد قوى سياسية عراقية تحمل شعارات وبرامج تتعارض مع حقوق المرأة. وقد اكدت بايا قيصر في بحثها " الحوافز الحزبية ومشاركة المرأة في البرلمان [٧٠] ،بأن نظرة الاحزاب واتجاهها نحو المرأة، يؤثر في المشاركة السياسية للمرأة، وإن ظهور أحزاب جديدة تؤمن بالمساواة بين الرجل والمرأة في العضوية البرلمانية يؤثر في مشاركة المرأة في البرلمان ، كما بينت أن النساء يملن الى الترشيح في الاحزاب التي تدعم المشاركة السياسية للمرأة، فضلا عن أن مشاركة المرأة السياسية تعتمد بشكل كبير على ايديولوجية الحزب من حيث أن المجتمع الذي يضم أحزابا تؤيد عمل المرأة خارج المنزل تزداد فيه مشاركة المرأة السياسية وترشيحها في البرلمان ، أما المجتمع الذي يضم احزابا ذات ايديولوجيات تقليدية خاصة بنظرتهم نحو المرأة فتقل نسبة مشاركة المرأة السياسية فيه [٧١] .

ب- نظام الكوتا، برغم ما حققه من انجازات في مسألة المشاركة السياسية للمرأة، الا انه من جانب اخر وفر السبيل لمزيد من هيمنة الاحزاب السياسية على مشاركة المرأة، ومنحهم الفرصة في ترشيح نساء غير مؤهلات وغير كفواءت في كثير من الاحيان، وليس لديهن خبرة او ثقافة في مجال السياسة، ووضعهن في المقدمة مما اثر سلبيا على دور المرأة السياسي.

ج- عدم وجود تعريف لمشاركة المرأة في صنع القرار، وقصور مؤشرات القياس لتلك المشاركة وأبعادها، في ظل ضعف الحياة السياسية وسيادة القانون، حيث تسود قيم الطائفية والقبلية والعشائرية وسيادة العقلية الابوية، التي تكرس التقسيم التقليدي لأدوار المرأة ، الامر الذي يتبين بوضوح في المناهج التربوية [٧٢] .

د- نظام التوافقات السياسية (المحاصصة) ادى الى تراجع نسبة مشاركة النساء في الحكومات المتتالية بمنصب وزيرة ، بعد أن حكمت الصفقات والتوافقات عملية تشكيل الحكومات وليس نظام المؤسسات ، اذ لم يكن للمرأة دور في الغرف المغلقة،

والاجتماعات المصغرة والجانبية للسياسيين، بعيدا عن قبة البرلمان، أو الجلسات الحكومية، كما حصل في اتفاقية اربيل الاولى والثانية، وغيرها من الاتفاقيات [٧٣] .

هـ- ضعف اداء النساء فيما يخص قضايا المرأة وحقوقها السياسية، اذ لم تتمكن النساء من اكمال الكتلة النسوية البرلمانية، التي بأماكنها ان تطالب باستحقاقات تحسب لنساء العراق عملا بمبدأ الحقوق والمطالب لا تمنح وإنما يبذل من اجل الحصول عليها الجهد والوقت والعمل الدؤوب، لتثبيت واقع جديد عنوانه ان لتمكين المرأة (عبر كوتا النساء) نجاحات وانجازات حصدتها كل نساء العراق (٧٤) ، لذا فإن النساء اللواتي شاركن سواء في السلطة التشريعية ام التنفيذية لم يعملن على تغيير الصورة النمطية عن المرأة، العاجزة عن اتخاذ قرار، او أن يقدمن صورة جديدة للمرأة، تعكس تطلعاتها ونرى للأسف ان بعض هذه النماذج هي نماذج ذكورية في توجهاتها، فهي لا تتكلم ، ولا تقيم دورها ومكانتها إلا بالاستناد الى معايير ذكورية مهيمنة . اذ تنتقص حقها وذاتها من دون أن تعلم، فعندما تتكلم عن المرأة المثالية بلسان الزوج، وتتكلم تلك بلسان قوانين العشيرة، والاخرى بلسان الدين. مما يدل على قوة الهيمنة وقدرتها على الاخضاع والتطبيع [٧٥].

٣- مؤثرات اخرى :

أ- العنف والتهديد ضد المرأة: تعرضت المرأة العراقية الى مستويات عديدة من التهديدات منذ عام ٢٠٠٣وما قبلها من حروب وبطش النظام السلطوي السابق والاختفاء القسري للمعارضين السياسيين الذين غيبهم النظام .وقد ولدت احداث العنف المسلح آثار خطيرة على النساء، في فقد المقربين والاقرباء والاصدقاء والترمل واعالة الاسرة، الى جانب ما ترتب عن التفجيرات الارهابية التي طالت المدنيين العراقيين جميعا، لاسيما فئة الشباب منهم، فضلا عن استهداف النساء والفتيات في عمليات عنف مباشرة. وهو ما أثر على طبيعة اهتمامات شريحة كبيرة من النساء في أولوياتها، التي تجعل الحصول على دخل يعيلها وأبناءها، الخيار الأهم والانصراف عن غيره من الامور الخاصة بالسياسة او الثقافة. إن عمليات الخطف التي طالت النساء او التهديد به بسبب غياب الأمن وانتشار المجموعات المسلحة والمتطرفة التي

استهدفت النساء، قد بث الرعب في نفوس الأسر مما ادى الى رفضهم مشاركة النساء في مجالات تتسم بالخطورة ومنها المجالات السياسية [٧٦] .

ب- تحجيم دور السياسيات بسبب الاوضاع الامنية : إن تردي الاوضاع الأمنية وانتشار التطرف في أماكن معينة ولمدد زمنية متعددة خلال الحقبة الماضية ولحد الان ، حجم دور النساء المشاركات في المؤسسات السياسية او الاحزاب، بعدم قدرتهن على النزول الى الشارع والاقتراب من فئات اجتماعية بذاتها، كالفقراء والمهجرين للوقوف على احتياجاتهم، مما خلق هوة بين فئة السياسيين بشكل عام والقاعدة الشعبية التي يمكن ان تدعمهم في الانتخابات، وقد حدثت حالات استشهاد لبعض النساء السياسيات كالنائبة عقيلة الهاشمي عام ٢٠٠٧ وللمقربين من البعض الاخر، او تفجير بيوتهن ونهب ممتلكاتهن كالنائبة تيسير المشهداني ايضا عام ٢٠٠٧، وتوجد جماعات لها ارتباطات بجهات خارجية لا تريد الاستقرار والتطور للعراق، تعمل دائما على تشويه صور سياسيات بعينهن لاسيما الاكثر قدرة وكفاءة، من اجل تنفير الناخبين وضمان عدم حصولهن على اصوات في الانتخابات القادمة .

ج- تأثير وسائل الاعلام فيما تطرحه من صور ايجابية لمشاركة المرأة السياسية، وما لذلك من دور كبير في خلق وعي سياسي وثقافة سياسية للمرأة وتحفيزها نحو المشاركة في البرلمان [٧٧] ، وبالعكس قد تكون وسائل اعلام سببا في عزوف النساء، اذا ما صورت تلك المشاركة في اطار منافي للدين او التقاليد، أو اظهرت صورة مشوهة عن النساء العاملات في السياسة، لاسيما مع انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري، التي اساءة الى صورة السياسيين في الادراك الشعبي العام.

د- اسباب تعود الى المرأة نفسها ، منها ،الاعباء الاسرية التي تتحملها المرأة ، تجعلها لا تمتلك الوقت الكافي لتحمل اعباء اضافية والقيام بأدوار مختلفة في المجتمع، والنظرة الى المشاركة السياسية بوصفها احد العوامل التي تنتقص من انوثة المرأة ، وضعف الوعي السياسي لدى النساء بشكل عام وانخفاض مستوى التعليم لدى شريحة كبيرة منهن ما يؤدي الى افتقار المهارات اللازمة للمشاركة السياسية وغياب الجرأة في التعبير عن الذات والطموح، وهو ما يتطلب اعادة النظر في العمل المنزلي للنساء ،

وادخال مفاهيم النوع الاجتماعي (الجندر) في عملية التنشئة الاجتماعية والمناهج التعليمية [٧٨] .

ثالثا: مستقبل الدور السياسي للمرأة العراقية :

أن الحديث عن مستقبل الدور السياسي للمرأة العراقية يتطلب العودة الى الوراء قليلا، والاوضاع الاستثنائية التي مر بها العراق فقد واجه المجتمع العراقي أعظم التحديات التي أثرت على تقدمه، تمثلت في ثلاثة حروب ،وما رافقها من حصار اقتصادي أنهك قوى العائلة العراقية، ومن المسلم به أن الحروب تحطم دعامات المجتمع وتمزق النسيج الاجتماعي، بسبب الكوارث التي تسببها والتي تنعكس بصورة شديدة ومؤثرة في الوضع الداخلي لذلك المجتمع وما يتبع ذلك من تغيرات حادة في القيم والأعراف الاجتماعية السائدة والمتوارثة ، على الرغم من محاولات المجتمع الحفاظ على تماسكه، الا انه سوف يواجه تحديا كبيرا وذلك بسبب التبعات الكبيرة والمآسي التي تعرض لها خلال تلك الحروب ، والتي كان للمرأة النصيب الاوفر من تبعاتها [٧٩] ،وتراجع قدراتها حالها من حال المجتمع ككل ، وهذا ما يمكن للمشاركة السياسية أن تساهم في علاجه، إذ إن المشاركة السياسية تعني في احد اوجهها ، تنمية قدرات الجماهير على ادراك مشكلاتهم بوضوح ، وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الامكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي، او تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في اطار الدولة ، وتجذير وتطوير النظم والممارسة السياسية لتصبح اكثر ديمقراطية في التعامل، واكثر احتراما لكرامة الانسان ومطالبه.

إن الدور الفعلي الذي يؤديه السياسي في صوغ نمط الحياة المجتمعية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... الخ يتطلب أن تتاح له الفرصة الكافية للمساهمة في وضع الاهداف العامة لحركة المجتمع، وتصور افضل الوسائل لتحقيق هذه الاهداف، وتحديد دوره في انجاز المهام اليومية التي تتجمع على المستوى القومي في

صورة اهداف عامة، يكون الفرد مقتنعا بها ، مشاركا في صياغتها ، ومدافعا عنها في مواجهة كل ما يعترض سبيلها من عقبات [٨٠] .

ومن هنا لابد من الإشارة الى نقطة مهمة وهي أن التغيير في أي مجال من المجالات لا يمكن تحقيقه بعصا سحرية لان الرجال والنساء على حد سواء نشأوا خلال العقود الماضية في جو يشرع لعدم المساواة [٨١] ، عليه لابد من تعزيز دور المرأة من خلال مجموعه من الضمانات القانونية والدستورية التي تحقق للمواطنين الأمن والأمان والمناخ الديمقراطي السليم وسيادة القانون وحرية التفكير والتعبير، التي تعد من الأمور التي تؤدي الى تدعيم المشاركة السياسية داخل المجتمع وتطورها المستقبلي [٨٢] .

وهنا يمكن القول أنه وعلى الرغم من احتواء الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على مجموعة من النصوص التي تضمن مشاركة المرأة في العملية السياسية فأن تعزيز هذه المشاركة مستقبلا يتطلب أن يتم من خلال أقرار بعض الضمانات النوعية لاسيما مع المرحلة التي نعيشها والتي تتيح إمكانية تعديل الدستور العراقي من خلال لجنة التعديلات الدستورية، واستنادا الى ذلك فأن هناك ثلاثة أمور من الضروري أن تحدث وذلك لضمان المشاركة التامة للمرأة في أي مجتمع يتجه نحو الديمقراطية وهي :[٨٣].

١- الاعتراف من قبل جميع افراد المجتمع بان المرأة تضطلع بدور حاسم.

٢- رفد نشاط المنظمات النسائية غير الحكومية، والتي تمثل الجسور التي تسد الفجوة بين القاعدة والقيادة.

٣- الالتزام من جانب القيادات الموجودة في أعلى المستويات في تحقيق الادماج الكامل للمرأة.

إن مستقبل المشاركة لا يتوقف على ضمانات تضعها الدولة فقط بل يجب ان تسهم المرأة نفسها في خلق هذه الضمانات من خلال إيجادها لأليات عمل تعزز من هذه المشاركة مستقبلاً، اذا لا يمكن ان تتعزز هذه المشاركة من غير وجود قوى الضغط، وان تكون هذه القوى من قبل الشريحة المعنية بضمان هذه الحقوق وهو الدور الذي يجب ان تضطلع به المرأة داخل المجتمع. فالمشاركة السياسية للمرأة العراقية، وحمايتها وضمانها تتطلب بلورة رأي عام نسوي يكون له قوة فعالة داخل المجتمع،

ولكي يكون رأي عام مؤمن بقضايا المرأة ، مؤثر في الحكومات ويمثل ضمانة حقيقية لها لابد من تحقيق ما يأتي : (٨٤)

١ – ان تكون هناك أغلبية واضحة تتمسك به ، أذ ان الأغلبية الرافضة للقوانين تجعل الحكومة تصرف النظر عن هذه القوانين ، ونسبة النساء داخل المجتمع العراقي قادرة على تحقيق هذه الأغلبية المدافعة .

٢ – أن تكون الفئة او الجماعة التي يمثلها الرأي العام قوية ومنظمة ومتداخله مع بقية الفئات والجماعات في الدولة ، فالجماعة مهما كانت صغيرة أذا ما كانت منظمة في رابطة قوية فانه سيكون لها رأيا مؤثرا في قرارات الحكومة عند تطوير سياساتها فيما يتعلق بحقوق هذه الفئات ، فاذا ما اريد ان يكون هناك رأي نسوي مؤثر فلا بد من تنظيم حقيقي للجماعات النسوية كافة في العراق.

الخاتمــة:

يتضح مما سبق ذكره إن الدور السياسي للمرأة العراقية بعد ٢٠٠٣ اتسمت بالضعف، وذلك لأسباب عدة منها ما يتعلق بالمجتمع واخرى تعود للمرأة نفسها، الى جانب الاوضاع السياسية والامنية غير المستقرة والتي يعيشها العراق، في حين كانت التشريعات المحلية منها أم الدولية نسبيا بمستوى الطموح وثبتت الحقوق السياسية للمرأة العراقية .

إن ضعف الدور السياسي للمرأة، أمر لا يمكن اغفاله او التغافل عنه اذا ما توخينا النهوض بواقع البلاد وتطورها وتحقيق التنمية المنشودة بجميع مجالاتها، والوصول الى ديمقراطية حقيقية، فالمرأة نصف المجتمع او اكثر من ذلك بما تضطلع به من مهام تربية الاجيال، وهذا يتحقق من خلال مشاركتها في القرار السياسي الذي يتطلب منها ان تكون بمستوى من القدرة والمؤهلات التي تتيح لها مثل تلك المشاركة، بعد ان افرز الواقع ضآلة دورها السياسي قياسا بالرجل .

إن النهوض بواقع المرأة كي تأخذ دورها واستحقاقها السياسي يتطلب حملة توعوية تثقيفية لإزالة العقبات والاتجاهات السلوكية المتوارثة والتي تضع المرأة في مراتب ادنى

من الرجل ، وهذا يتطلب وعي المرأة وادراكها لحقيقة دورها والاسباب التي ادت الى تهميشها وتبعيتها للرجل، وسبل معالجة تلك الاسباب والعمل على تحقيق وعي نسوي ومجتمعي حقيقي تجاه قضايا المرأة، ومهمة كهذه تتطلب قيام المرأة بنفسها بمواجهة هذا التحدي ولا تتطلع كي يمنحها الاخرون اياه .

وتقع على الدولة ايضا مسؤولية دعم قضايا المرأة وتوفير المناخ الملائم لحلحلة العقبات التي تعيق مشاركتها بفاعلية كون هذا الامر كما اوضحنا من قبل يمثل مصلحة عامة للمجتمع والدولة حاضرا ومستقبلا، منها ، العمل على ارساء حالة من الاستقرار الأمني ورفع مستوى التعليم والثقافة لدى الفتيات والنساء بشكل عام ، ومعالجة الفقر وتمكين المرأة اقتصاديا ونفسيا من خلال التشريعات القانونية العادلة التي ترفع الحيف عنها وتحفظ حقوقها وتضعها بمستوى واحد مع الرجل، وتعد التشريعات الخاصة بالأحزاب السياسية ونظام الانتخابات المبني على مبدأ تحقيق متطلبات الدخول الى البرلمان ومنها الحصول على الاصوات الانتخابية المطلوبة والتي حددها الدستور من الاساسيات للخلاص من المحاصصة السياسية التي تسببت في تغييب الديمقراطية، واحلال نظام سياسي ضعيف، كان من احد اسباب تراجع دور المرأة فضلا عما تسبب به من انتشار الفساد المالي والاداري وضعف الوضع الامني الذي ادى الى انتشار الإرهاب وما ترتب عليه من كوارث حلت بالعراق وشعبه.

نحن نتطلع الى دور فعال ومشاركة حقيقية للمرأة العراقية المبدعة التي اثبتت قدرتها وجدارتها في كل الظروف الصعبة التي مر بها العراق، لتسير جنبا الى جنب مع الرجل وتشاركه في ترسيخ قيم الديمقراطية الحقيقية التي من خلالها يمكن بناء العراق وتحديثه ودرء المخاطر التي تحيط به وبشعبة.

المصادر والهوامش

1- Ann Richardson ,participation conception in social policy, ، Rutledge,1983,p8.

٢- *ويرى فيها آخرون بأنها "نشاط إختياري يهدف إلى التأثير في إختيار السياسات العامة أو إختيار القادة السياسيين ". وفي الحقيقة إنّ هذه المشاركة هي في حد ذاتها قيمة وشرط لعمل الديمقراطية ، اذ يؤدي المواطنون بموجبها دورا اساسيا في أنشطة سياسية متدرجة ومتنوعة ما بين التصويت إلي توجيه وصياغة سياسة الحكومة ،أي مشاركة الفرد في صور

متعددة من النظام السياسي .هذه الصور والأنماط تشمل. تقلد منصب سياسي أو إداري،السعي نحو منصب سياسي أو إداري، العضوية النشطة في التنظيم السياسي(الحزب مثلاً)، العضوية العادية في التنظيم السياسي، العضوية النشطة في التنظيم شبه السياسي، المشاركة في إجتماعات السياسة العامة، المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية، التصويت ويكيبيديا الموسوعة الحرة، نقلا عن حسين علوان ، (المشاركة السياسية والعملية السياسية)، المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٣ ، أيلول /سبتمبر ١٩٩٧، ص ٦٤، انظر ايضا ، وصال نجيب العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٨.

٣- وصال نجيب العزاوي، ألمرأة العربية والتغيير السياسي، دار أُسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ٢٠١٢، ص٧ .

٤- نوال ابراهيم ،اشكالية مفهوم المواطنة وبنائها في مؤسسات التربية والتعليم ،بحث ضمن اعمال المؤتمر المركزي لبيت الحكمة (بناء الانسان ... بناء العراق) ١٨- ٢٠ كانون الاول ٢٠٠٨،الطبعة الاولى- بغداد ٢٠٠٩، ص ص ١٨٥ ، ١٨٦.

*" ان المرأة هي التي جلبت الحضارة الى الرجل فهي التي أكتشفت الزراعة بالملاحضة عندما كان الرجل صياداً بحري خلف الطرائد والحيوانات ،كانت المراة تجمع النباتات والحشرات لتكمل وجبة الغداء ، وحتما بالملاحضة راقبت سقوط البذور ونموها بعد فترة وهكذا علمت الرجل على الاستقرار وشيد المساكن البسيطة ومارست الزراعة "

- Amite Fisher, (women in Ancient Mesopotamia circa 4000 B.c.500.b.c" Clark collage Vancouver.

ويراجع ، صلاح رشيد الصالحي ، بلاد الرافدين ، دراسة في تاريخ وحضارة العراق القديم ، الجزء الثالث ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص٦

وايضاً * قانون حمورابي المادة ١٩٢ والتي تناولت في النص عن (اذا قال الابن لست ابن ابي او ابن امي فأنه يطرد من البيت ويحرم من الارث ويقطع لسانه) ، يراجع فوزي رشيد / الشرايع العراقية القديمه ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص١٥٢.

*واكد الاسلام على المساواة بين المرأة والرجل بقدر التمكين والقدرة التي منحها الله لكل منهما والدور الذي يمكن لكل منهما تأديته، ولم يرد فيه نص يمنع ذلك الا احاديث ضعيفة مردود عليها (المصدر : د. سحر قدوري ،وضع المرأة العراقية بين التنمية ومشكلات العمل: التركيز على العنف الوظيفي ، بحث مشارك في اعمال المؤتمر المركزي السنوي الثاني لبيت الحكمة " بناء المرأة ... بناء العراق" ، مطبعة بيت الحكمة الطبعة الاولى بغداد ٢٠١١، ص٨٠)، في حين كان للمرأة مشاركة عندما بايعت النساء النبي في العقبة الاولى والثانية واستمرت تلك المبايعة طيلة حياة النبي (ص) كما قدمت المرأة مشورتها الراجحة في صلح الحديبية ونهضت بموجبات بيعتها هجرة وموالاة وتحملا للشدائد ونصحا لولاة الامر (المصدر: د. بشرى محمود الزوبعي ، حقوق المرأة بين الشريعة والقانون الوضعي ، بحث مشارك في مؤتمر بناء المرأة بناء العراق،ص٢٢٠) ، لقد احدث الاسلام تغييراً اساسيا في واقع المرأة اذ رفع من شأنها فأسهمت في بناء صرح الدعوة جنبا الى جنب مع الرجل ، ويكفي ان تكون منهن السيدة خديجة اولى النساء في الاسلام ، والتي ساعدت زوجها الرسول بعقلها وقلبها ومالها لينشر دعوته فرفعها الاسلام لتصبح من فضليات التاريخ وعظيمات الامم . (عن د.علي شلق، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦- ١٨). في حين تميزت السيدة زينب بنت علي بن ابي طالب بالشجاعة والبلاغة والجرأة في طريقة خطبها التي القتها على اهل الكوفة وتحديها ليزيد بن معاوية الاموي واتباعه.

وفي فترة الازدهار للعصر العباسي نالت المرأة قسطا من ذلك التقدم لتساير تيار العصر فاستطاعت بعض النساء رغم مافرض عليها من حجر وحجاب في كثير من الاحوال أن تثبت جدارة واستحقاقا وأن تتبوأ منزلة ثقافية لايستهان بها فكان بنات السراة (اشراف القوم) والاغنياء يتعلمن بالاضافة الى تعلم القراءة والكتابة ، تعلم الموسيقى والاداب الاجتماعية والوقوف على اسرار اللغة والمنطق والشعر والحكم والفراسة والطب والانواء والفلك والرواية ، وهناك من الاعلام النسائية

في قصور الخلافة ممن عرفن بحبهن للاداب والعلوم ، فقد تثقفت الخيزرات زوجة المهدي ثقافة جعلتها عامل من عوامل نشاط الحركة الادبية والعلمية في قصر الخلافة ، تقابل العلماء وتناظرهم ، ويفد اليها الشعراء من شتى الاصقاع وكانت تحض المهدي على تشييد دور العلم ومكافاة الموهوبين وانشأت اولادها على حب العلم والعلماء والادب والادباء، والامر نفسه بالنسبة للسيدة زبيدة فعرف عنها قدرتها على النظم والكتابة وقد اثرت عنها اشعار معروفة ورسائل وتوقيعات ووصايا تدل على القدرة البارعة والموهبة الفذة . المصدر (د. واجدة مجيد الاطرقجي، مصدر سبق ذكره ،ص١١٩.)

٥- عقيل الناصري ، عرض كتاب: حقوق المرأة السياسية في الدساتير العراقية ، دراسة مقارنة ، المؤلف د.جاسم علي هداد، دار النشر: دار الرواد المزدهرة ، بغداد ٢٠١٥ ،الحزب الشيوعي العراقي على موقع،
http://www.iraqicp.com/index.php/sections/variety/30986-2015-07-21

٦- المصدر نفسه .

٧- وصال نجيب العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥١.

٨- بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم القانونية والسياسية،المجلد الرابع ، العدد الثاني ، بغداد ، ٢٠١٥،ص٢٣٣، ٢٣٤، انظر ايضا هيفاء زنكنة ، (المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الامريكي) ، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ٢٠٠٦، ص ص٦٠ ،٦١.

٩- عقيل الناصري ، مصدر سبق ذكره.

١٠- بدرية صالح، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٤، انظر ايضا،وصال نجيب العزاوي، مصدرسبق ذكره،ص ص١٥٢، ١٦٠.

١١- وصال العزاوي ،المصدر نفسه ، ص١٥٣، نقلا عن عبد الجبار البياتي ، لمحات من تاريخ الحركة النسوية العراقية عودة الى بداية الصراع من اجل التحرر، مركز الدراسات امان، المركز العربي للمصادر والمعلومات ، ابحاث ٢٠٠٧، ص١٢٢

١٢- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى، بيروت، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م ،ص٣٠٢.

١٣- ثامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دار مجدلاوي ، الطبعة الاولى، عمّان، ٢٠٠٤ ،ص٢٨٠.

١٤- مهى بهجت يونس، حقوق الانسان وحرياته الاساسية في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥،بحث مشارك في اعمال المؤتمر المركزي لبيت الحكمة الموسوم " بناء الانسان.. بناء العراق في ١٨-٢٠ كانون الاول ٢٠٠٨،منشور ضمن كتاب بيت الحكمة ، الطبعة الاولى ، بغداد ٢٠٠٩، ص ص ٤٥٧،٤٥١ .

١٥- عبد السلام بغدادي ، حقوق المرأة في الدستور العراقي ٢٠٠٥، دراسة قانونية سياسية، منظمة دار الخبرة ، بغداد ٢٠٠٩، ص ٥.

١٦- مهى بهجت يونس، مصدر سبق ذكره ،ص٤٥٧.

١٧- الدستور العراقي ٢٠٠٥ .

١٨- مهى بهجت يونس ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٧.

١٩- المصدر نفسه ،ص ٤٦٢..

٢٠- عبد السلام بغدادي ، حقوق المرأة في الدستور العراقي ٢٠٠٥، دراسة قانونية سياسية، مصدر سبق ذكره ، ص٤.

٢١- هيفاء زنكنه ، المرأة والمشاركة السياسية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت – تشرين الاول / اكتوبر ٢٠١١ ، ص١٧.

٢٢- مها بهجت يونس،مصدر سبق ذكره ، ص٤٥٥.

٢٣- بشرى برتو،قضية المرأة والأمم المتحدة لماذا أدعو الى جعل الوثائق الدولية أساسا للتشريع؟ على موقع : http://www.althakafaaljadeda.com/324/22.htm

٢٤- سحر قدوري، مصدر سبق ذكره ، ص٨٥- ٨٦.

٢٥- د . مها بهجت يونس ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧٢ . انظر ايضا ، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، مكتبة حقوق الانسان ، جامعة مانيتوبا،على موقع http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html

٢٦- القضايا العالمية ،المرأة والديمقراطية ، من موقع الأمم المتحدة،على الرابط:
http://www.un.org/ar/globalissues/democracy/women.shtml

*اتفاقية (سيداو- CEDAW): وتعرف الاتفاقية مصطلح التمييز ضد المرأة (بانه، اي تفرقة او استبعاد او تقييد يتم على اساس الجنس ويكون من اثاره توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها ، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل) المصدر نفسه .

٢٧ - نظلة احمد الجبوري، " انعكاس الواقع السياسي على الاداء البرلماني للمرأة العراقية " بحث مشارك في المؤتمر السنوي الثاني لبيت الحكمة،بعنوان "بناء المرأة ... بناء العراق" ، والمنشور ضمن اعمال المؤتمر ، نشر بيت الحكمة الطبعة الاولى ٢٠١١ ،ص٢٨٩.

٢٨- نقلاً عن القضايا العالمية ،المرأة والديمقراطية ، مصدر سبق ذكره .

٢٩- كلمة الامين العام للأمم المتحدة في اليوم الدولي للمرأة ٨ مارس على موقع الامم المتحدة:
http://www.un.org/ar/events/womensday/

٣٠- سندس عباس حسن / المشاركة السياسية للنساء في العراق: الفرص والتحديات على الموقع الالكتروني:
http://iknowpolitics.org/en/doc

٣١- تقرير العراق الوطني لمستوى تنفيذ أعلان ومنهاج عمل بيجين +٢٠، الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، الدائرة الهندسية ، قسم المطبعة ،الطبعة الأولى ، ٢٠١٥ .ص١١

٣٢- صباح قدوري ،المرأة العراقية وضعف المشاركة السياسية: الأسباب والاثار – وافاق المستقبل ، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، تشرين الثاني، بيروت ،٢٠٠٨ ،ص٧.

٣٣- تقرير العراق الوطني ، مصدر سبق ذكره ، ص١١.

٣٤- رغد نصيف جاسم ،المشاركة الحزبية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، دراسة اجتماعية سياسية ، ميدانيةن دار الكتب العلمية للطباعة والنشر ،بغداد ٢٠١٢ ،ص٨٢ .

٣٥- كوشان كاي علي ، كوتا النساء في العراق الى اين ...، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ،العراق ، يراجع على الموقع الالكتروني www.ihec.ig/ar/index.php

٣٦- نقلاً عن وصال نجيب العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦١.

٣٧- فراس البياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، دار المعارف للمطبوعات ،بيروت ،ط١، ٢٠١٣، ص١٨٠- ١٨١.

٣٨- الأولى كانت السيدة نزيهة الدليمي في العام ١٩٥٩، والثانية هي الدكتورة سعاد خليل إسماعيل في السبعينات القرن الماضي ، راجع عبد السلام البغدادي، مصدر سبق ذكره ص٨٧

٣٩- د. بلقيس محمد جواد ، دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي ،دار الحصاد، ط١،دمشق /٢٠١٣/ص٦٠-٦١ ويراجع ، تقرير العراق الوطني ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤.
٤٠- برلمانيات وناشطات يرفضن افراغ السلطة التنفيذية من النساء، على موقع http://www.iraqiwomensleague.com
٤١- هدى محمد مثنى /المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣/رسالة ماجستير غير منشورة /جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية /2008/ص١٥٧
٤٢- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة العراقية والنهوض بها ٢٠٠٤-٢٠٠٦، أرشيف وزارة الدولة لشؤون المرأة في العراق، ص٢٢ . برلمانيات وناشطات يرفضن افراغ السلطة التنفيذية من النساء،
٤٣- برلمانيات وناشطات يرفضن افراغ السلطة التنفيذية من النساء، على موقع ،http://www.iraqiwomensleague.com
٤٤- الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في العراق (٢٠١٣- ٢٠١٧) ، ص٨٩.
٤٥- مجلس الوزراء العراقي يقرر الغاء اربع وزارات ودمج ثماني أخرى ، ويراجع جريدة الوقائع العراقية بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٥
٤٦- برلمانيات وناشطات يرفضن افراغ السلطة التنفيذية من النساء، مصدر سبق ذكره.
٤٧- آمنة محمد علي ،موقع حزب التجمع لأجل حركة شعبية ودوره في الحياة السياسية الفرنسية، مجلة دراسات دولية ، العدد ٥٦ نيسان ٢٠١٣،ص٨٧ ، نقلا عن د. بلقيس محمد جواد، التفاعلات الاجتماعية للتعددية السياسية، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٥ ، بغداد ، تموز ٢٠١٠، ص١٦ .
٤٨- مهدي أنيس جرادات ، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي ، دار اسامه للنشر ،الطبعة الأولى ، عمان ، ٢٠٠٦ ،ص١٦٥.
٤٩- باسم علي خرسان ، قوننة الاحزاب السياسية دراسة في قانون الاحزاب، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٥٢، بغداد – تموز ٢٠١٦، ص ٢١٤، نقلا عن سوزان سكارو، الاحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية، المعهد الوطني للشؤون الدولية ،بيروت : ٢٠٠٦، ص٣.
٥٠- تقرير عن برنامج عمل الائتلاف الوطني العراقي الموحد صدر عام ٢٠١٠/ العراق، بغداد ، ص٨، نقلا عن رغد نصيف جاسم ، المشاركة الحزبية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ،مصدر سبق ذكره/ص٦٢.
٥١- أبراهم الجعفري ، المرأة صوت المجتمع ، مؤسسة جليس الثقافة ، العدد(٥)،بغداد،٢٠٠٨،ص١٤
٥٢- نهلة النداوي /الأداء البرلماني للمرأة العراقية، مطبعة الطباع، بغداد، ٢٠١٠ /ص٤٢.
٥٣- البرنامج الانتخابي، جبهة التوافق العراقية / بغداد/ ٢٠٠٧ /ص٦.
٥٤- عدد النساء في جبهة التوافق العراقية يراجع الموقع الالكتروني : https://ar.wikipedia.org
٥٥- لقد تم احتساب النسب بحسب نهلة النداوي / مصدر سبق ذكره /ص٤٥
٥٦- جريدة الصباح العراقية بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٣٢
٥٧- البرنامج السياسي للجبهة العراقية للحوار الوطني في العام ٢٠٠٥ .
٥٨- اول اجازة تأسيس حزب رسمية تحصل عليها حركة "ارادة" التابعة لحنان الفتلاوي، الغد برس ، على موقع: http://www.alghadpress.com/ar/news ( )
٥٩- باقر النجار، التحديات والواقع الاجتماعي وتحولاته ومشكلاته في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٤٣١، بيروت ،كانون الثاني / يناير ٢٠١٥،نقلا عن :
Manual Castells ,Communication Power(Oxford: Oxford University) Press,p11

٦٠- سهير لطفي، وضع المرأة في الاسرة العربية وعلاقته بأزمة الحرية والديمقراطية ، في مجموعة باحثين : المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ، الندوة التي اقامها ،مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ٢٠٠٣،ص١٢١.

٦١- اصدار تقويم احصاءات النوع الاجتماعي في العراق ، الأمم المتحدة / نيويورك ٢٠٠٩، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، ص٧٩.

٦٢- تقرير العراق الوطني، المصدر السابق، ص١٢.

٦٣- التطور السياسي للمرأة العراقية المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية على موقع :

http://iraqicss.org/index.php?option=com

٦٤- عبد السلام بغدادي ، حقوق المرأة في الدستور العراقي ٢٠٠٥، ص١٦، نقلا عن صحيفة الصباح ، الصادرة في بغداد العدد ٢٦٤٧في ٢٠١٢/٩/٣٠، ص١٣... قامت (المفوضية) بتشكيل مجلس مفوضين يضم خمسة نساء من بين ١٤ عضوا من الاعضاء الاصليين (صحيفة الصباح العدد ٢٦٦٤، في ٢٠١٢/١٠/٤).

٦٥- هدى محمد مثنى ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩، نقلا عن حسين علوان حسين المشاركة السياسية في الدول النامية : النموذج الافريقي، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٦، ص٢٦

٦٦- نوال السعداوي، قضايا المرأة والفكر والسياسة، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،٢٠٠٢،ص٩٠

٦٧- عبد الجبار أحمد عبد الله ، هدى محمد مثنى ، السلوك السياسي للمرأة العراقية ،مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد العدد (٤٢) ، حزيران ٢٠١١ ، ص٥٨.

٦٨- محمد أحمد برواري ، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية ،مطبعة زانا ،العراق /دهوك /٢٠٠٧/ ص٥٧-٥٨.

69- Nadje al -ali and Nicola pratt ,the rhetoric/the university of warrick/U.N.K/2006/p.p.18-23.

٧٠- آلآء عبد الله معروف خضير الطائي ، المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية ، رسالة ماجستير- كلية الاداب ، جامعة بغداد ٢٠٠١ ، ص٣٢،نقلا عن

Richard Vengroff, Electoral System effects on Gender representation, university of Connecticut Press, 1999.)"

٧١- المصدر نفسه ،ص٣٤ عن

Pia Kaisar, Party Incentives and women's parliamentary Participation , University of California, Los Angles, 1999

72- Ibid ,P.15

٧٣- عماد علو – دور المرأة في عملية البناء الديمقراطي، مقالة من الانترنيت،

http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid

٧٤- د. عامرة البلداوي ، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في الميزان ، مقالة على الانترنيت :

http://www.almothaqaf.com/woman-day-3/85123.htm

٧٥- ميسون العتوم، صورة المرأة في البناء الثقافي – الاجتماعي في الاردن، بحث منشور ضمن كتاب المرأة العربية من العنف والتمييز الى المشاركة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٧٠)، الطبعة الاولى ، بيروت كانون الثاني / يناير ٢٠١٤، ص٤٨.

٧٦- تقرير العراق الوطني، مصدر سبق ذكره ،ص ص ١٧، ١٨.

٧٧- آلآء عبد الله معروف ،مصدر سبق ذكره، ص٣٤، نقلا عن Pia Kaiser, P3 .

٧٨- دنيا الامل اسماعيل، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، بحث منشور ضمن كتاب المرأة العربية من العنف والتمييز الى المشاركة السياسية، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٩- ١١٠.

٧٩- دينا حاج أحمد ، الاحتلال الأمريكي والمرأة العراقية، واقع المرأة في عراق ما بعد التغيير ، الحوار المتمدن ، العدد١٧٠٥،بغداد/١٦/١٠/٢٠٠٦ .

٨٠- بورغده وحيدة، المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية : حالة الجزائر، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ، بحث منشور ضمن كتاب المرأة العربية من العنف والتمييز الى المشاركة السياسية، مصدر سبق ذكره ،ص١٦٧-١٦٨.

٨١- الاء عبد الله معروف خضير، مصدر سبق ذكره ، ص١١٧ .

٨٢- السيد عليوة، منى محمود ، مفهوم المشاركة السياسية ،مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة، ٢٠٠١ ، ص١٠ .

83- Windows of opportunity :The pursuit of gender quality in post- war(Iraq),women for women international briefing paper ,Washington D.C. January/2005/p.9

٨٤- نظام بركات (واخرون) ، مبادئ عل السياسية ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،الأردن ،١٩٩٩ ،ص٢٢٦.